دور الشمول المالي
في تعزيز التنمية الاقتصادية

دكتور / هيثم عيسي عليوه زهران
دكتوراه في الحقوق – جامعة عين شمس
قسم الاقتصاد و المالية العامة
مدرس القانون بمعهد الجزيرة العالي للحاسب الآلي
و نظم المعلومات الإدارية

المستخلص

يتناول هذا البحث دور الشمول المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية ، و ذلك في مبحثين و هما ماهية الشمول المالي ،و الآثار الاقتصادية للشمول المالي ، أما المبحث الأول فقد تقسيمه إلي تسعة مطالب و هي مفهوم الشمول المالي، أهمية الشمول المالي ، أبعاد الشمول المالي، تحديات الشمول المالي في مصر، متطلبات الشمول المالي، دور المؤسسات المالية و البنكية في دعم الشمول المالي، ركائز الشمول المالي، الآثار الإيجابية للشمول المالي، أهداف الشمول المالي.

(ISSN: 2356 - 9492)

و أما المبحث الثاني و هو الآثار الاقتصادية للشمول المالي فقد تقسيمه إلي اثني عشر مطلباً و هي دور الشمول المالي في مكافحة الفقر، دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي، أثر الشمول المالي علي توزيع الدخل و الثروة، دور الشمول المالي في دعم المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر، أثر الشمول المالي علي القطاع النقدي، دور الشمول المالي في الحد من البطالة، دور الشمول المالي في مواجهة الأزمات و الطوارئ، دور الشمول المالي الرقمي في دعم التنمية المستدامة، أثر تطبيق الشمول المالي علي منظومة الدعم، دور الشمول المالي في تعبئة المدخرات ، دور الشمول المالي في تعزيز دور المرأة، الجهود المبذولة في مصر لتعزيز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي – الاستبعاد المالي – ركائز الشمول المالي –أبعاد الشمول المالي – الحد من الفقر– الحد من البطالة – دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة – تعبئة المدخرات– التنمية الاقتصادية

Abstract:

This research deals with the role of financial inclusion in promoting economic development, in two sections: the nature of financial inclusion, and the economic effects of financial inclusion. As for the first section, it is divided into nine demands, which are the concept of financial inclusion, the importance of financial inclusion, dimensions of financial inclusion, challenges Financial inclusion in Egypt, requirements for financial inclusion, the role of financial and banking institutions in supporting financial inclusion,

pillars of financial inclusion The positive effects of financial inclusion, the goals of financial inclusion.

As for the second topic, which is the economic effects of financial inclusion, it has been divided into twelve topics, which are the role of financial inclusion in combating poverty, the role of financial inclusion in promoting economic growth, the impact of financial inclusion on the distribution of income and wealth, the role of financial inclusion in supporting medium-sized enterprises, and Small and micro, the impact of financial inclusion on the monetary sector, the role of financial inclusion in reducing unemployment, the role of financial inclusion in confronting crises and emergencies, the role of digital financial inclusion in supporting sustainable development, the impact of implementing financial inclusion on the support system, the role of financial inclusion in Mobilizing savings, the role of financial inclusion in enhancing the role of women, efforts made in Egypt to enhance financial inclusion.

Keywords: Financial inclusion - financial exclusion - pillars of financial inclusion - dimensions of financial inclusion - reducing poverty - reducing unemployment - supporting small and medium enterprises - mobilizing savings - economic development

(ISSN: 2356 - 9492)

مقدمة

تحتل قضية الشمول المالي أهمية بالغة لدي مختلف دول العالم ، و بالأخص الدول النامية؛ و ذلك نظراً لآثار جائحة كورونا و الأزمة المالية العالمية ،حيث كشفت الأزمة العالمية عن وجود اختلالات هيكلية في النظامين المالي و المصرفي العالميين ، حيث تبين وجود نحو نصف سكان العالم غير مشمولين بالخدمات المالية ، كما أظهرت الأزمة المالية العالمية أن الدول التي تتمتع بقدر عالٍ من الشمول المالي استطاعت أن تتعامل مع الأزمة بشكل أفضل من تلك الدول التي لم تتمتع بنفس المستوي من الشمول المالي .

و لا جدال أن الخدمات المالية الرسمية قد شهدت تطوراً كبيراً في السنوات الماضية ، وهو ما صنع تنافساً كبيراً بين المؤسسات المالية الرسمية ؛ و ذلك من أجل تحقيق مكاسب الشمول المالي ، كما عملت المؤسسات المصرفية علي جذب المستبعدين مالياً ، و ذلك من أجل تعزيز الشمول المالي .

و تعود أهمية الشمول المالي إلي العلاقة الوثيقة بين الشمول المالي و تحقيق الاستقرار المالي و التنمية الاقتصادية ، علاوة علي نتائجة علي مستوي دخل الشعوب و معيشتهم ، وذلك لاهتمامه بالفقراء ، و المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر ، والعمل علي ضم العاملين بالقطاع غير الرسمي إلي العاملين بالقطاع الرسمي .

لذا فأن البنوك تسعي من أجل تحقيق الشمول المالي ، و ذلك عن طريق التشجيع علي الادخار و الاستثمار ، و العمل علي توسيع قاعدة عملائها ، و ذلك من أجل اتاحة خدماتها المالية لكافة فئات المجتمع ، و العمل علي جذب الفقراء و محدودي الدخل ، و ذلك من خلال توسيع خدمات الدفع و التحويل ، و خدمات التأمين ، و خدمات التمويل ، و الائتمان .

لذا بات الشمول المالي علي رأس أولويات و اهتمامات أغلب دول العالم ، وذلك تزامناً مع جهود الدول لتحقيق التنمية المستدامة ، و وجود عوامل اقتصادية و اجتماعية و تنظمية و ثقافية ، تحول دون حصول الفئات المهمشة علي الخدمات المالية ، و هذا يعني أن تعزيز استخدام التكنولوجيا المبتكرة قد يسهم في إزالة العوائق التي تحول دون استخدام الخدمات المالية .

دور الشمول المالي
في تعزيز التنمية الاقتصادية

د. هيثم عيسي عليوه زهران

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

و لقد برز ما يسمي بالشمول المالي الرقمي، و ذلك من خلال إدراج خدمات مالية رقمية ميسورة التكلفة فعالة و آمنة للجميع، و من هذه الخدمات النقود النقالة، و بطاقات الدفع ، و الحسابات الآلكترونية ، و المدفوعات الآلكترونية ، و التأمين و الإقراض .

و لا شك أن الشمول المالي يؤدي دوراً هاماً علي الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي علي حد سواء ،فعلي الصعيد الاقتصادي يكاد يكون هناك إجماع أن القطاع المالي الذي يتمتع بأكبر قدر من الشمولية يتسم بقدرة أكبر علي جذب و تعبئة المدخرات و تقديم الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع ، و هو ما يساهم في تقديم التمويل اللازم للحاجات الاستهلاكية و الاستثمارية ، و هو ما يحفز و يدعم بدوره نمو الاقتصاد .

أما علي الصعيد الاجتماعي ، فالشمول المالي يلعب دوراً بارزاً في مكافحة الفقر و تحقيق العدالة في توزيع الدخول ، و ذلك من خلال دعمه للمشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر و المتوسطة ، علاوة علي دوره الهام في الحد من البطالة و توفير فرص العمل .

لذا كان من الأهمية بمكان الاهتمام بالشمول المالي و ذلك من أجل تحقيق معدلات مقبولة من التنمية الاقتصادية و الحد من البطالة ، إذ أن الحد من البطالة و تخفيض معدلاتها ؛ سيؤدي إلي التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بين عوامل الإنتاج بصورة أكثر عدالة، و هو ما يدعم التنمية الاقتصادية بسبب زيادة معدلات الاستهلاك بين أفراد المجتمع ، و لهذا اصبح مؤشر الشمول المالي من المؤشرات الهامة لقياس التنمية الشاملة في مختلف بلدان العالم .

و تعد مصر من الدول التي أولت اهتماماً كبيراً بتعميم الخدمات المالية بما يدعم تعزيز الشمول المالي، إلا أنه من الرغم من ذلك فإنه مازال هناك العديد من المواطنين المستبعدين من الاستفادة بتلك الخدمات، و ذلك نظراً لوجود العديد من التحديات التي يجب مواجهتها ، و من أهم هذه التحديات ارتفاع أسعار الخدمات المالية و بعد المسافة بين هؤلاء المواطنين و البنوك و عدم انتشار البنوك و ماكينات الصراف الآلي .

أهداف البحث :-

1-التعرف علي مفاهيم الشمول المالي و أبعاده ، و التعرف علي مدي دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية .

2- دراسة خطط الدولة للوصول إلي مستوي عالٍ من الشمول المالي .

3- التعرف علي وضع الشمول المالي بالقطاع المالي المصري .

4-التعرف علي التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي .

(ISSN: 2356 - 9492)

5- دراسة الآثار الإيجابية للشمول المالي .

6- التعرف علي متطلبات الشمول المالي .

7- التعرف علي دور المؤسسات البنكية في دعم الشمول المالي .

8- دراسة دور الشمول المالي في الحد من الفقر و تحقيق التنمية الاقتصادية .

أهمية البحث :-

1-يعد الشمول المالي أحد أهم الأهداف الاستراتيجية لدول العالم .

2- الآثار الإيجابية للشمول المالي علي المجتمع بشكل عام .

3- محاولة الوصول إلي حلول لإزالة معوقات تطبيق الشمول المالي .

4- دراسة كيفية تعزيز الشمول المالي .

5-الدور الذي يلعبه الشمول المالي في دمج كافة فئات المجتمع في القطاع المالي الرسمي .

6-الدور الذي يؤديه الشمول المالي في تسهيل وصول كافة شرائح المجتمع إلي الخدمات المالية بتكلفة ميسورة .

7-يؤدي الشمول المالي دوراً هاماً في جذب المدخرات .

مشكلة البحث :-

1-ما هو المقصود بالشمول المالي و ما هي أهدافه و استراتيجياته .

2- يوجد العديد من المواطنين مستبعدين من الاستفادة بهذه الخدمات التي يوفرها الشمول المالي .

3-ما هو الدور الذي يلعبه الشمول المالي لدعم التنمية الاقتصادية .

4-ما هي جهود مصر في تعزيز الشمول المالي .

5- يوجد العديد من التحديات التي تعيق تحقيق الشمول المالي.

6- ما هي الحلول المناسبة للتغلب علي هذه المعوقات .

7- ما هو العائد الاقتصادي لتحقيق الشمول المالي .

8-ما هي الاجراءات و الخطوات التي اتخذت لتعزيز الشمول المالي .

فروض البحث :

1-يؤثر الشمول المالي في التنمية الاقتصادية .

2-للشمول المالي آثار ايجابية من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية .

3- توجد معوقات تحول دون تطبيق الشمول المالي .

4-يؤثر الشمول المالي في دمج الفئات الفقيرة و المهمشة في القطاع الرسمي .

5- تسعي جميع دول العالم بما فيها الدولة المصرية لتعزيز الشمول المالي .

6-يقدم الشمول المالي تسهيلات ائتمانية مرنة تتيح لمحدودي الدخل تمويل استثمارتهم .

الدراسات السابقة :

1- دراسة د. فاطمة سيد عبد القادر ،بعنوان "الشمول المالي و تأثيره في الحد من الفقر"، و لقد تناولت هذه الدراسة الإطار النظري لمفهوم الشمول المالي حيث قامت بتعريفه، مع عرض لسياسات الشمول المالي ، و آليات تطبيقه و التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي ،كما ناقش البحث أهمية الشمول المالي ،و دور الشمول المالي في الحد من الفقر ، ثم بعد ذلك تناول البحث دور الشمول المالي أثناء جائحة كورونا ، و بعد ذلك عرض البحث بعض التجارب الدولية للشمول المالي .

2-دراسة د. أشرف إبراهيم عطية ،بعنوان " تعزيز الشمول المالي و التكنولوجيا المالية بين الفرص و التحديات – عرض لتجربة الشمول المالي في مصر " ،و لقد تناولت هذه الدراسة ماهية الشمول المالي ، حيث قامت بتعريفه ثم بعد ذلك ذكرت أبعاده و مؤشراته ، و التحديات و العوائق التي تحول دون تحقيق الشمول المالي ، و العوائد الإيجابية للشمول المالي ، ثم بعد ذلك قامت الدراسة بعرض لبعض التجارب الدولية في تحقيق الشمول المالي ، كما تناولت الدراسة تجربة الشمول المالي في مصر ، و تحديات و عوائق الشمول المالي في مصر ، و العوائد الاقتصادية و الاجتماعية للشمول المالي في مصر .

3- دراسة د. صورية شنبي ،د. سعيد بن لخضر بعنوان "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية – تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية " ،و قد قامت هذه الدراسة بذكر بعض المفاهيم حول الشمول المالي و أهميته في التنمية ، ثم بعد ذلك تناولت الدراسة اهداف الشمول المالي و أبعاده ،كما ناقشت هذه الدراسة سياسات الشمول المالي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و واقع الشمول المالي و الجهود الدولية في ذلك ،مع عرض للشمول المالي في جمهورية مصر العربية ، و المؤتمرات و الفعاليات المعنية بالشمول المالي.

(ISSN: 2356 - 9492)

4-دراسة د. شيرين بشري غالي ،بعنوان "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي " ، حيث قامت الدراسة بتناول مفاهيم الشمول المالي و التنمية المالية و الاستقرار المالي و التحول المالي و العلاقة بينهم ، و مفهوم الاستقرار الاقتصادي و العلاقة بينه و بين النمو الاقتصادي ، مع ذكر لواقع الشمول المالي في عدد من دول العالم .

5-دراسة د . عادل عبد العزيز السن ،بعنوان "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي " ، حيث تناولت هذه الدراسة الهيئات العالمية المعنية بوضع المعايير المتعلقة بالاشتمال المالي ،و دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي ، و الارتباط بين الشمول المالي و النزاهة المالية ، و واقع الشمول المالي و دور الابتكارات التكنولوجية و المصرفية في تعزيزه

6-دراسة د. محمد محروس سعدوني ، بعنوان "الشمول المالي و أثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة "،و لقد قامت هذه الدراسة بتناول ماهية الشمول المالي و نشأته و تطوره ، حيث قامت هذه الدراسة بتناول تعريف الشمول المالي ، و معوقات الشمول المالي ،و أشكال الحرمان المالي ، ثم بعد ذلك تناولت الدراسة دور البنية التحتية المالية في تعزيز الشمول المالي العربي ، و أثر الشمول المالي علي التنمية المستدامة ، و مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، و متطلبات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية .

7- دراسة أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم هاشم ،بعنوان " أثر تطبيق الشمول المالي علي ترشيد الدعم في الاقتصاد المصري "، و لقد تناولت هذه الدراسة نشأة و تطور الشمول المالي و مفهومه ،و الدور الذي يؤديه الشمول المالي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ثم بعد ذلك تناولت الدراسة مزايا تطبيق الشمول المالي علي مستوي الاقتصاد ككل ، و مفهوم الدعم ، مع ذكرلأهم التجارب الدولية في استخدام الشمول المالي لترشيد الدعم .

8- دراسة محمد فاروق الصادق علي، بعنوان " الشمول المالي و أثره علي تحقيق التنمية المستدامة في مصر " و لقد تناولت هذه الدراسات بعض الأساسيات حول الشمول المالي ، حيث قامت بذكر التطور التاريخي للشمول المالي ،ثم قامت بذكر مفهوم الشمول المالي ،و الفرق بين الشمول المالي و الاستبعاد المالي ، ثم بعد ذلك تناولت الدراسة أبعاد و مؤشرات الشمول المالي ، و أدوات و ركائز الشمول المالي ، و دور المؤسسات المصرفية و المالية في تعزيز الشمول المالي ، و قامت الدراسة بتقييم وضع الشمول المالي في مصر و الدول المقارنة، مع ذكر لتجارب الدول المقارنة في تعزيز الشمول المالي ، كما قامت الدراسة أيضاً بتناول الفرص و التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي في مصر ، بعد ذلك قامت هذه الدراسة بتناول العلاقات المتداخلة

بين الشمول المالي و التنمية المستدامة، و مؤشرات التنمية المستدامة ، مع ذكر لتقييم العلاقة بين الشمول المالي و التنمية المستدامة في مصر .

9-دراسة إنجي مدحت نصري كامل ، بعنوان " انعكاس الشمول المالي علي مؤشرات الاداء للجهاز المصرفي المصري "،و لقد تناولت هذه الدراسة ماهية الشمول المالي ، حيث قامت بذكر مفهوم الشمول المالي و أبعاده و علاقة الشمول المالي بالأهداف التقليدية للبنوك ، ثم بعد ذلك قامت الدراسة بتناول أهمية الشمول المالي و أهدافه و ركائزه ، كما تناولت هذه الدراسة تجارب بعض الدول في تطبيق الشمول المالي ،مع ذكر مؤشرات اداء الجهاز المصرفي .

10-دراسة هبة راوي محمود عبد الحليم ، بعنوان " دور الشمول المالي في اتاحة الخدمات المالية للمشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة في مصر " ، و لقد تناولت هذه الدراسة الإطار النظري للشمول المالي و المشروعات الصغيرة المتوسطة ، حيث قامت بذكر ماهية و أهمية الشمول المالي ، و ماهية و أهمية المشروعات الصغيرة و المشروعات متناهية الصغر و المتوسطة ، كما ذكرت هذه الدراسة الوضع العالمي لكل من الشمول المالي و المشروعات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر ، ثم تناولت هذه الدراسة واقع كلاً من الشمول المالي و المشروعات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر في مصر ، مع ذكر لدور الشمول المالي في إتاحة الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة و متناهية الصغر و المتوسطة .

11-دراسة محمد عبد الله سيد أحمد شعلان ، بعنوان " دور الإطار المؤسسي في تعزيز تجربة الشمول المالي في مصر " ، و لقد تناولت هذه الدراسة نشأة الاقتصاد المؤسسي و تطوره ، و دوره في التنمية الاقتصادية ، مع ذكر لبعض التجارب الدولية للإصلاح المؤسسي و تحقيق الوصول إلي التنمية ، ثم بعد ذلك تناولت هذه الدراسة مفهوم الشمول المالي و نشأته ، و متطلباته و أهم التحديات التي تواجه تطبيقه ، ثم بعد ذلك تناولت الدراسة العلاقة بين الشمول المالي و الفقر من خلال التكنولوجيا المالية ، و كيفية تعزيز الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية ، و أبعاد الشمول المالي ، و العلاقة بين الاقتصاد المؤسسي و الشمول المالي في مصر ، كما تناولت هذه الدراسة العلاقة الواقعية بين الاقتصاد المؤسسي و الشمول المالي لمصر، حيث ذكرت واقع كلاً من الاقتصاد المؤسسي و الشمول المالي في مصر ، مع ذكر لجهود الحكومة المصرية في تعزيز الشمول المالي .

(ISSN: 2356 - 9492)

12-دراسة كمال الدين حسين محمد حسين ،بعنوان " الشمول المالي في مصر و دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 " ، حيث قامت هذه الدراسة بتناول مفهوم الشمول المالي و أهميته ، و مؤشراته ، و التحديات التي تواجه التوسع في تطبيق الشمول المالي ،و المبادئ الأساسية لتعزيز الشمول المالي ، كما قامت الدراسة بذكر الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للشمول المالي ، و الأهمية المالية و المصرفيه له ،ثم بعد ذلك قامت هذه الدراسة بتناول تطور الشمول المالي علي المستوي العالمي و المحلي،و دور الشمول المالي في تحقيق أهداف رؤية مصر 2030.

خطة البحث :-

المبحث الأول : ماهية الشمول المالي.

المطلب الأول : مفهوم الشمول المالي.

المطلب الثاني : أهمية الشمول المالي.

المطلب الثالث : أبعاد الشمول المالي.

المطلب الرابع : تحديات الشمول المالي في مصر.

المطلب الخامس : متطلبات الشمول المالي.

المطلب السادس : دور المؤسسات المالية و البنكية في دعم الشمول المالي.

المطلب السابع : ركائز الشمول المالي.

المطلب الثامن : الآثار الإيجابية للشمول المالي.

المطلب التاسع : أهداف الشمول المالي.

المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية للشمول المالي.

المطلب الأول : دور الشمول المالي في مكافحة الفقر.

المطلب الثاني : دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث :أثر الشمول المالي علي توزيع الدخل و الثروة.

المطلب الرابع : دور الشمول المالي في دعم المشروعات المتوسطة و الصغيرة ومتناهية الصغر.

المطلب الخامس : أثر الشمول المالي علي القطاع النقدي.

المطلب السادس : دور الشمول المالي في الحد من البطالة.

المطلب السابع : دور الشمول المالي في مواجهة الأزمات و الطوارئ.

المطلب الثامن : دور الشمول المالي الرقمي في دعم التنمية المستدامة.

المطلب التاسع : أثر تطبيق الشمول المالي علي منظومة الدعم.

المطلب العاشر : دور الشمول المالي في تعبئة المدخرات.

المطلب الحادي عشر : دور الشمول المالي في تعزيز دور المرأة.

المطلب الثاني عشر : الجهود المبذولة في مصر لتعزيز الشمول المالي.

المبحث الأول

ماهية الشمول المالي

تمهيد و تقسيم

يتناول هذا المبحث ماهية الشمول المالي و ذلك في المطالب الآتية:-

المطلب الأول : مفهوم الشمول المالي .

المطلب الثاني : أهمية الشمول المالي .

المطلب الثالث : أبعاد الشمول المالي.

المطلب الرابع : تحديات الشمول المالي في مصر .

المطلب الخامس : متطلبات الشمول المالي.

المطلب السادس : دور المؤسسات المالية و البنكية في دعم الشمول المالي.

المطلب السابع : ركائز الشمول المالي.

المطلب الثامن : الآثار الإيجابية للشمول المالي .

المطلب التاسع : أهداف الشمول المالي.

المطلب الأول

مفهوم الشمول المالي

يتناول هذا المطلب مفهوم الشمول المالي و ذلك علي النحو التالي :

(ISSN: 2356 - 9492)

يعرف البنك الدولي الشمول المالي علي أنه القدرة المتاحة لدي الأفراد و الشركات للوصول إلي المنتجات و الخدمات المالية بأسعار معقولة تلبي الاحتياجات الخاصة بهم من أمور متعلقة بالاقتراض و الادخار و التسهيلات الائتمانية . [1]

كما عرفته منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بأنه عملية تتم من أجل الوصول إلي أكبر قدر من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية و الخاضعة للرقابة في الوقت المضبوط و السعر المعقول بالشكل الكافي . [2]

و عرفه صندوق النقد الدولي بأنه إتاحة الحصول علي أكبر قدر ممكن من الخدمات المالية الرسمية و استخدامها لكافة الأشخاص . [3]

أما البنك المركزي المصري فقد عرف الشمول المالي بأنه العمل علي جعل الخدمات المالية موضع الاستخدام لكافة فئات الدولة بصورة رسمية و بجودة و تكلفة ملائمة مع وضع الحماية اللازمة للمستفيدين من تلك الخدمات لكي يتمكنوا من أن يديروا أموالهم بصورة مناسبة [4]

أما الاستبعاد المالي فيعرف بأنه عدم استطاعة الأشخاص علي الحصول علي الخدمات المالية اللازمة . [5]

و الاستبعاد المالي و الشمول المالي يستخدمان للتعرف علي نسبة تمتع أفراد الدولة بالخدمات المالية ، ففي حين يعني الاستبعاد المالي المصاعب التي تعيق وصول الأفراد إلي مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية ، و القدرة علي استخدامها بطريقة تواكب احتياجاتهم ، فإن الشمول المالي يعني تقديم الخدمات المالية لجميع السكان دون تمييز . [6]

و الشمول المالي يختلف عن الوصول إلي التمويل ؛و ذلك لأن الشمول المالي يعني نسبة الأفراد و المؤسسات التي تستخدم الخدمات المالية و لا يعني عدم الاستخدام بالضرورة نقص وصول هذه الخدمات للأفراد و

---

[1]-World bank ,"financial inclusion",https:www.albankdawli.org/topic/finanicialinclusion/overview

([2])مركز البديل للتخطيط و الدراسات الاستراتيجية (سبتمبر2017)،"تزايد الدور : كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي " ، ورقة بحثية ..

[3]-IMF(2015) ,Financial Inclusion:can it Meet Multiple Macroecnomic Goals ?,monetary and capital Markets department

([4])المادة رقم1 من قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي المصري رقم 194 لسنة 2020 ، الجريدة الرسمية ، العدد 27 مكرر (و) في 15 سبتمبر سنة 2020.

[5]-Sinclair,s.p.(2001).Financial exclusion:An introductory survey .CRSIS,Edinburg College of Art/Heriot Watt.

([6])مجدي الأمين نورين ، الخدمات المالية بين الاستبعاد و الشمول ، مجلة المصرفي ، السودان ، 2015 ، العدد 77 ، ص5(

المؤسسات ، حيث أنه قد يتاح لدي بعض الأفراد الوصول للخدمات المالية بأسعار معقولة لكنهم يختارون عدم استخدامها لأسباب تتعلق بالثقافة أو الدين. [1]

المطلب الثاني

أهمية الشمول المالي

يتناول هذا المطلب أهمية الشمول المالي و ذلك علي النحو التالي :

يؤدي الشمول المالي دورآ هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،و تتجلي تلك الأهمية فيما يلي :

1-الشمول المالي يعد أحد الآليات الهامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يؤدي الشمول المالي دوراً هاماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؛ و ذلك لأن دخول جميع الأشخاص في إطار الشمول المالي يؤدي إلي الحد من الفقر ، و تقليص معدلات البطالة ، و رفع معدلات دخل الأفراد ، و هو ما يعني رفع معدلات الادخار في المجتمع ؛ مما يحفز نمو الاستثمارات ، مما يؤدي إلي مزيد من النمو في الدخل القومي . [2]

2- دور الشمول المالي في تحسين مستوي الرفاهية المالية لأفراد الدول

يؤدي الشمول المالي دوراً هاماً في تحسين مستوي الرفاهية المالية ، حيث أن رفع مستوي جودة الخدمات المالية ، واتاحة المجال بشكل كبير للأفراد و المؤسسات من أجل الوصول إليها ، يؤدي إلي رفع مستوي الاستفادة و الحصول علي الائتمان المناسب لسد الاحتياجات و بالتالي تحسين مستوي المعيشة . [3]

3- دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي توجد علاقة وثيقة بين الاستقرار المالي و تحقيق الشمول المالي ، حيث أن استبعاد قطاع كبير من الدولة من النظام المالي للدولة ، يؤثر بالسلب علي الاستقرار المالي للدولة [4]، حيث يلعب الشمول المالي دوراً هاماً في دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي؛ مما يؤدي إلي

---

[1]-World Bank,Global Financial Development Report 2014 :Financial Inclusion, 2014.P.16.

[2] -Financial inclusion and the SDGs,UNCDF and the SDGs retrived from : https//www.uncdf.org/financial-inclusion-and the- sdgs..

([3])د.محمد عبد الله سيد أحمد شعلان،" دور الإطار المؤسسي في تعزيز تجربة الشمول المالي في مصر " ، دراسة قياسية ، رسالة دكتوراة ، كليةالتجارة ، جامعة عين شمس ، 2023 ، ص 51 .

([4])انجي مدحت نصري كامل ، "انعكاس الشمول المالي علي مؤشرات الأداء للجهاز المصرفي المصري " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس، 2022 ، ص 39 .

(ISSN: 2356 - 9492)

وجودة وفرة من البيانات عن المدخرات و الانتاج داخل الدولة ، و هو ما ينتج عنه ضخ هذه المدخرات نحو الاستثمار . [1]

4- العلاقة بين الشمول المالي و تحقيق النزاهة المالية يؤدي انتشار تقديم الخدمات المالية غير الرسمية في البلدان النامية ، و ذلك عن طريق الجهات غير الرسمية العاملة في مجال تحويل الأموال إلي اتساع استخدام الأمول بطرق غير مشروعة و ذلك كغسل الأمواب ، و تمويل الأرهاب ، و ذلك نظراً لأن هذه الأموال تكون بعيدة عن اشراف السلطات العامة في الدولة. [2]

5- أثر الشمول المالي علي حماية المستهلكين تسعي استراتيجيات الشمول المالي إلي تدعيم حماية المستهلكين ، و ذلك لأن عدم وجود حماية مالية للمستهلكين يؤدي إلي انتشار التعثر و التخلف عن سداد الديون ، و هو ما يقلل من الآثار الإيجابية للشمول المالي [3]، و ذلك لأنه في ظل عدم وجود حماية مالية للمستهلكين ، فإن المعلومات تكون متاحة بشكل أكبر للمؤسسات المالية مقارنة بالعملاء ، مما يجعلها تستخدم هذه المعلومات لزيادة أرباحها علي حساب المستهلكين، و الذين يواجهون بسبب ذلك ديوناً ضخمة و فقدانهم لمدخراتهم . [4]

فالشمول المالي هو مفهوم يهدف إلي تعميم المنتجات و الخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة للعدد الأكبر من المجتمعات و المؤسسات، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع ، علي عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح. [5]

المطلب الثالث

أبعاد الشمول المالي

يتناول هذا المطلب أبعاد الشمول المالي و ذلك علي النحو التالي :

البعد الاول : الوصول إلي الخدمات المالية

([1])أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية ، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي ، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية – صندوق النقد العربي ، 2015 ، ص 6 .

[2]-IMF(2015) ,Financial Inclusion:can it Meet Multiple Macroecnomic Goals ?,monetary and capital Markets Department .

[3]-Abdullah Elsayed , The international Between Financial Inclusion ,Financial Stability , Financial Integrity and Consumer Protection (I-SIP), 2020 , P:4,Availble at SSRN:https://ssrn.com/abstract.

([4])هبة راوي محمود عبد الحليم ، " دور الشمول المالي في إتاحة الخدمات المالية للمشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة في مصر " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس، 2023 ، ص.22

[5]-Consumer Protection Leveling the Playing Field in Financial Inclusion ,Policy Notes-Alliance for Financial Inclusion,2010.P:1:7

يعني هذا البعد مدي المقدرة المتاحة لدي الأشخاص علي الوصول إلي الخدمات و المنتجات المالية ، و هو ما يستلزم انتشار المؤسسات المالية و فروعها بشكل ييسر وصول الأفراد إلي هذه الخدمات و المنتجات المالية . [1]

و يقاس هذا البعد بعدد من المؤشرات الفرعية و هي: [2]

1- عدد فروع البنوك لكل ألف كيلو متر .

2- عدد فروع البنوك لكل عشرة الآف بالغ .

3- عدد أجهزة الصراف لكل الف كيلو متر .

4- عدد نقاط الوصول لكل عشرة الآف بالغ علي المستوي الوطني .

5- نسبة الوحدات الإدارية التي يكون نقطة وصول واحدة علي الأقل .

6- نسبة إجمالي السكان الذين يعيشون في نطاق له نقطة وصول واحدة علي الأقل .

البعد الثاني : استخدام الخدمات المالية[3]

يقصد بهذا البعد مدي استخدام الأشخاص للخدمات المالية ، و يتم ذلك باستخدامها بأنشطة مختلفة (و ذلك من ادخار و سداد مدفوعات أو تحويل مرتبات)، و مدي انتظام و استمرار هذا الاستخدام لفترة زمنية معينة، و يقاس هذا البعد بعدد من المؤشرات الفرعية و هي :

1-الودائع الموجودة بالبنوك

2- النسبة المئوية من البالغين الذين لديهم نوع واحد علي الأقل من حسابات الودائع

3-عدد حسابات القروض لكل عشرة الآف بالغ

4- النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد علي الأقل من حسابات القروض .

5-عدد المودعين في البنوك التجارية لكل عشرة الآف بالغ.

6- القروض الصادرة من البنوك التجارية نسبة إلي الناتج المحلي الإجمالي .

البعد الثالث : جودة الخدمات المالية

[1]-World bank ,"financial inclusion",https:www.albankdawli.org/topic/finanicialinclusion/overview.

[2]-IMF(2015) ,Financial Inclusion:can it Meet Multiple Macroecnomic Goals ?,monetary and capital Markets Department .

[3]-Sinclair,s.p.(2001).Financial exclusion:An introductory survey .CRSIS,Edinburg College of Art/Heriot Watt University ..

(ISSN: 2356 - 9492)

يقيم هذا البعد مدي ملائمة الخدمات المالية لاحتياجات المستهلكين ، و علي الرغم من أهمية البعد لكن قياسه يعتبر صعباً ، و ذلك لأنه مؤشر نوعي و ليس كمي ، و لقد وضع التحالف العالمي للشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس مؤشر جودة الخدمات المالية و هي : [1]

1-تكلفة الخدمات المالية : حيث أنه لابد أن يكون سعر الخدمة أو المنتج المالي في المتناول بشكل يمكن المستفيد من تحمل تكلفته ، حيث تأخذ التقديرات في المقام الأول أصحاب الدخول المنخفضة .

2- تطوير المنتجات و الخدمات المالية : و ذلك حتي تتلائم مع متطلبات السوق المتغيرة ، و لابد من تنوعها حتي تناسب جميع فئات المجتمع من المثقفين و الأميين .

3- التوعية بالخدمات المالية و الإعلان عنها : حيث تؤدي الشفافية دوراً كبيراً في الحصول علي الخدمات المالية ، كما يؤدي هذا المؤشر دوراً هاماً في معرفة الأفراد بمدي حقوقهم و التزاماتهم عند التعامل مع المؤسسات المالية ، و يوفر لهم المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية ، و يتم قياس هذا المؤشر من خلال قياس نسبة العملاء الذين يتلقون معلومات واضحة عن الخدمات المالية .

4- بيئة منظمة و فعالة : فلابد من وجود مؤسسات لحماية حقوق و واجبات أطراف المعاملات في الخدمات المالية، و يتم ذلك عن طريق وضع القوانين و الأنظمة التي تكفل ذلك .

البعد الرابع : العمق المالي و يقاس هذا البعد بقياس كمية النقد المستخدمة في الاقتصاد ، إذ أن النقود تستخدم في كلاً من قضاء الديون و الالتزمات المالية و تعبئة المدخرات و توفير مستلزمات الاستثمار ،و يتم قياس هذا المؤشر عن طريق قياس نسبة عرض النقود إلي الناتج المحلي الإجمالي . [2]

البعد الخامس : و يشير هذا البعد إلي مدي التأثير الذي يحدث في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للفئات المشمولة مالياً: و كذلك سلوكهم و تصرفاتهم الناجمة عن استخدام الخدمات و المنتجات المالية المتاحة لديهم ، و بالتالي فإنه وفقاً لهذا البعد فإن الشمول المالي يكون في تحسن كلما تغير سلوك المشمولين مالياً بصورة إيحابية ، و كلما تحسنت ظروفهم الاقتصادية و الاجتماعية [3]

المطلب الرابع

[1]-World bank Group ,” The Global Findex Daabase : Measuring Inclusion and the fintech Revolution” Report ,Page xv.

([2])د.محمد عبد الله سيد شعلان ، " دور الإطار المؤسسي في تعزيز تجربة الشمول المالي في مصر " ، مرجع سبق ذكره، ص 68، 69

([3])محمد فاروق الصادق علي ، " الشمول المالي و أثره علي تحقيق التنمية المستدامة في مصر " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة،جامعة عين شمس ، 2021 ،ص 35 ..

دور الشمول المالي
في تعزيز التنمية الاقتصادية

د. هيثم عيسي عليوه زهران

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

تحديات الشمول المالي في مصر

1-انخفاض مستوي الدخول الفردية

تعاني مصر من انخفاض مستوي الناتج المحلي الإجمالي ، و من ثم تراجع مستوي نصيب الفرد من الدخل القومي و بالتالي انخفاض في مستوي المعيشة ، و يتضح ذلك في انخفاض معدلات الإدخار القومي ؛و ذلك نتيجة انخفاض مستوي الدخل لمعظم أفراد الدولة ، و خاصة في الأماكن النائية ، و هو ما يؤدي إلي عدم تعاملهم مع المؤسسات المالية نظراً لانخفاض دخولهم . [1]

و وفقاً لاحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة و الاحصاء خلال الفترة من 1999 إلي 2018 ، فإن هناك أكثر من 31 مليون من السكان تحت خط الفقر ، و بالتالي تواجه هذه الشريحة من السكان صعوبة كبيرة في التعامل مع المؤسسات البنكية في كافة المعاملات المالية . [2]

2- ضعف مؤشر الكثافة المصرفية

يقاس هذا المؤشر بعدد الفروع الموجودة لكل 10000 نسمة من السكان ، حيث أنه توجد علاقة طردية بين مؤشر الكثافة المصرفية و الشمول المالي ،إذ أنه كلما زادت عدد البنوك و فروعها كلما ارتفع مستوي الشمول المالي ،و بالتطبيق علي مصر نجد أنه بالرغم من كثرة عدد البنوك في مصر ،يوجد ضعف في شبكات الفروع ،و قلة عدد ماكينات الصراف الآلي في القري و الأماكن النائية ، و سيؤدي السماح للمزيد من البنوك الخاصة و تشجيع البنوك القائمة علي فتح المزيد من الفروع ،و ماكينات الصرف الآلي في هذه المناطق إلي رفع مستوي المنافسة في السوق . (3)

و في مصر نجد أن هذا المؤشر ضعيف جداً ،حيث أنه وفقاً لبيانات البنك المركزي عام 2018 ، فإنه يوجد بالسوق المصري حوالي 39 بنك ،و 4118 فرع يوجد منها 1017 فرع في القري ، بحيث يوجد فرع واحد لكل 23000 شخص في هذه القري ، في حين أنه يوجد أكثرمن ثلاثة عشر ألف ماكينة صراف آلي توجد أغلبها في

([1])دلال محمد ابراهيم ، 2019 ، أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي و الاستثمارات ، در اسة اختبارية علي البنوك المصرية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ،،مج 43 ، ع1، ص 244-288.

([2])د.حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر ،"آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات و المعوقات" ،المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة " ، 2020/7/8 ، ص 495 ..

([3])د. وسام بوزيان ،د. ميلود وافي ، د.إيمان سعيد ، "واقع و تحديات الشمول المالي –دراسة حالة بعض الدول العربية -"،مجلة بحوث الاقتصاد ،الجزائر ، المجلد 26،2023/1/4،ص696

(ISSN: 2356 - 9492)

محافظتي القاهرة و الأسكندرية ،أما القري و المحافظات الأخري فإنها تعاني من نقص من هذه الماكينات حيث يوجد ماكينة واحدة لكل 8000 مواطن . [1]

3- أسباب تعود لعوامل دينية

يرجع ذلك إلي أن المجتمعات العربية و الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع الشريعة الإسلامية ، و علي الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنها لا تزال تحتاج إلي التسويق و ابتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الإسلامي . [2]

4- انخفاض الوعي و الثقافة المصرفية

يؤدي انتشار الأمية لدي بعض أفراد الدولة إلي انخفاض الثقافة المصرفية لديهم ، إذ كيف لمن لايجيد القراءاة و الكتابة أن يكون علي دراية بالشروط و الأحكام المتعلقة بالخدمات المالية التي تؤديها المؤسسات المالية [3] ،و لاشك أن انتشار الأمية ستؤدي إلي وجود نقص في المعلومات الخاصة بالخدمات المالية ستحول دون الوصول للخدمات المالية ؛ و ذلك نظراً لأن العديد من الخدمات المصرفية تحتاج إلي حد أدني من القدرة علي التعامل مع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، علاوة علي ذلك فإن انخفاض الثقافة المالية لدي بعض الأشخاص قد يؤدي إلي تفضيل هؤلاء الأشخاص إلي الاحتفاظ بأموالهم بعيداً عن البنوك؛ و ذلك نظراً لانخفاض ثقتهم فيها، و قد تؤدي بعض المعلومات الخاطئة لدي هؤلاء الأشخاص اتجاه المؤسسات المالية إلي عدم رغبتهم في التعامل معها. [4]

5- ارتفاع معدلات البطالة

تعد ارتفاع معدلات البطالة أحد أهم التحديات التي تعيق من تحقيق الشمول المالي ،إذ أن الأشخاص العاطلين عن العمل لا يمتلكون دخول ثابتة ، و بالتالي فإنهم لا يمتلكون حسابات بنكية ، و بالتالي فإنهم لن يكون في حاجة للتعامل مع الجهاز المصرفي،و لقد سجلت معدلات البطالة بمصر 9.9 % خلال الربع الثاني لعام

---

[1] .)أحمد متولي ،" الشمول المالي بين الفرص و التحديات " ، اتحاد بنوك مصر ،3 فبراير 2021(

[2] (د.أشرف إبراهيم عطية ، "تعزيز الشمول المالي و الكتنولوجيا المالية بين الفرص و التحديات : عرض لتجربة الشمول المالي في مصر"، المجلة الدولية للفقه و القضاء و التشريع ، المجلد 2 ، العدد2 ، 2021،ص 380 .

[3] -Rutledge,Consumer protection and financial literacy : Lesson from Nine Country studies ,policy Research Working Paper 5326,World Bank ,Washigton Dc ,2010,paper 212.

[4] (د. منصور علي منصور شطا ، " الآثار التنموية للشمول المالي " ، دراسة مقارنة وتطبيقية علي مصر ،مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، العدد73 ،سبتمبر 2020 ، ص826-829 .

2018، و هذا يعني وجود قطاع كبير من المواطنين ليس لهم دخل و هو ما يعني عدم تمتعهم بالخدمات المالية و المصرفية لعدم وجود دخل لهم . [1]

6- انتشار الاقتصاد الغير رسمي

يسعي دائماً العاملون في الاقتصاد الغير رسمي إلي محاولة التكتم علي أنشطتهم، و يحاولون دائماً الابتعاد عن المؤسسات المالية الرسمية ، و ذلك حتي لا يتم الكشف عن أنشطتهم و حجم تعاملاتهم ، و بالنظر إلي مصر سنجد أن حوالي 40% من العاملين في مصر أنشطتهم تعد اقتصاداً غير رسمياً ، و يضم هذا النشاط حوالي 18 مليون منشأة ، منها 40 ألف مصنع يتراوح حجم أعمالها ما بين 1.2 -1.5 تريليون جنيه ،و هو ما يبلغ نحو 65- 70 % من الاقتصاد الرسمي ، و هو ما يعني خسارة الدولة نحو 300 مليار جنيه سنوياً من الضرائب ، و هذا يعني أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق الشمول المالي. [2]

7- عدم وجود اتصال بالانترنت من الهاتف المحمول

رغم أن انتشار الهاتف المحمول في مصر بلغ حوالي 109.45 % أي أن الشخص الواحد لديه اشتراك في أكثر من شريحة إلا أن 29.42% فقط من هذه الاشتراكات لديها المقدرة علي التعامل مع الإنترنت . [3]

8- تكلفة فتح الحسابات البنكية

تفرض بعض البنوك مصاريف مرتفعة لفتح الحسابات بها ،كما أن بعض البنوك تفرض غرامات مادية علي العملاء الذين تقل حساباتهم عن حد معين بشكل شهري ، وهو الامر الذي يعوق انتشار الشمول المالي ، حيث أن الشمول المالي يحتاج أن يكون المنتج المالي ميسور التكلفة . [4]

---

[1]-Ardacant ,D Moradi, H and Kafash , Faactor Affecting Customer Confidence in using E Banking Journal of natural and social sciences, 2 (3), 2013,pp 2769-2776

([2])دحسني جسن مهران و آخرون ،" " الشمول المالي و دروه في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال الفرتة 2000-2020 " ، المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية ، كلية التجارة ، جامعة دمياط ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، الجزء الرابع ، يوليو 2023 ،ص74.

([3])الجهاز المركزي للتعبئة و الاحصاء عام 2018

([4])د.أشرف إبراهيم عطية ، "تعزيز الشمول المالي و الكتنولوجيا المالية بين الفرص و التحديات : عرض لتجربة الشمول المالي في مصر"، مرجع سبق ذكره ،ص381

(ISSN: 2356 - 9492)

9-تحديات تتعلق بالمشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة

حيث لا تملك هذه المؤسسات الخبرات و المؤهلات الكافية للتعامل مع المشكلات التي تسببها اللوائح التنظمية التي تضعها المؤسسات المالية و ذلك مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، علاوة علي ذلك فإن تكلفة الامتثال لهذه اللوائح ثابتة ، و بالتالي فإن هذه التكلفة يكون عبئها أكبر علي الشركات الصغيرة و المتوسطة[1].

المطلب الخامس

متطلبات الشمول المالي

يتناول هذا المطلب متطلبات الشمول المالي و ذلك علي النحو التالي :

لكي تحقق أي دولة الشمول المالي، ينبغي اتخاذ مجموعة من الإجراءات و المتطلبات، من أجل نجاح الشمول المالي، سواء كان ذلك من جانب العرض و الذي يمثله قطاع البنوك و المؤشسسات المالية ، أو كان ذلك علي مستوي الطلب و الذي يمثله الأفراد [2]، و تتمثل هذه المتطلبات فيما يلي: [3]

1-وضع أطر تنظمية و رقابية و مؤسسية سليمة من جانب الحكومة و العمل علي تطويرها ،و دعم توفير المعلومات ، و اعتماد تدابير مباشرة ، و ذلك كتقديم الإعانات، و فرض شروط إلزامية تضمن تحقيق الشمول المالي .

2- بناء استراتيجيات وطنية تعمل علي تحديد الفجوة بين العرض و الطلب ، و توفير بنية مالية تحتية .

3- تحسين و تطوير الاتصالات و تبادل المعلومات ؛ من خلال التوسع في تقديم الخدمات الرقمية .

4- ربط المناطق الريفية بشبكة الانترنت و تعزيز التثقيف المالي .

5- إجراء دراسة عن الخدمات المالية الموجودة ، و معرفة ما إذا كانت مناسبة للمستهلك.

6 – حماية المستهلك و ذلك لكسب ثقة المواطنين في قطاع البنوك و المؤسسات المالية.

المطلب السادس

دور المؤسسات البنكية و المالية في دعم الشمول المالي

يتنال هذا المطلب دور المؤسسات البنكية و المالية في دعم الشمول المالي و ذلك علي النحو التالي :

أولاً : دور البنوك المركزية

---

[1]-Alliance for Financial inclusion (August 2018),"Financial inclusion through Digital Financial Services and Fintech : The case of Egypt ", case study

[2]-Dammodran,A.Financial inclusion : issues and challenges .AKGEC international journal of technology ,2013,54-59..

[3]-Alasrag H".The impacts of the informal sector on the Egyptian economy"-no .23344-university library of Munich , Germany,2010, p 11 ..

دور الشمول المالي
في تعزيز التنمية الاقتصادية

د. هيثم عيسي عليوه زهران

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

تؤدي البنوك المركزية دوراً هاماً في دعم الشمول المالي و ذلك عن طريق تيسير الوصول إلي المصارف المالية [1] ، و حيث أن البنوك المركزية تمارس الرقابة علي القطاع المالي في الدولة ؛فإن البنوك المركزية تؤدي دوراً هاماً في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، و ذلك عن طريق تحسين الشروط الإطارية لتمويل خطط التنمية. [2]

و تستطيع البنوك المركزية القيام باجراءات من شأنها دعم الشمول المالي و هي :

1-وضع تشريعات من شأنها تسهيل التعامل مع المؤسسات البنكية، و ذلك عن طريق وجود استراتيجيات تلزم البنوك بتنفيذها و ذلك للمساعدة في تحقيق الشمول المالي ، و ذلك عن طريق التثقيف المالي و جمع البيانات عن المناطق الريفية و النائية . [3]

2-تحسين البنية الأساسية المالية

و يتم ذلك عن طريق ما يلي [4]

أ-توفير بيئة تشريعية ملائمة لتعزيز الشمول المالي و ذلك بوضع القوانين و التشريعات اللازمة لذلك .

ب- العمل علي انتشار فروع الخدمات المالية ،و ذلك للمساهمة في تزويد المشروعات متناهية الصغر بهذه الخدمات .

ج- الاستفادة من التطور التكنولوجي ، و ذلك من أجل تقديم الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بتكلفة أقل و كفاءة أعلي .

د-إنشاء قواعد بيانات من أجل ضمان الشفافية ، و ذلك لضمان حصول العملاء علي المعلومات اللازمة التي تكفل لهم معرفة حقوقهم و واجباتهم .

جهود البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي يؤدي البنك المركزي المصري دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي و ذلك علي النحو التالي :

([1])د.محمد عبد الله سيد أحمد شعلان ، " دور الإطار المؤسسي في تعزيز تجربة الشمول المالي في مصر –دراسة قياسية " ، مرجع سبق ذكره ، 2023 ، ص 50 .

([2])ياسمينة إبراهيم سالم ،" متطلبات تعزيز الشمول –دراسة حالة بعض الدول العربية "، مجلة دراسات اقتصادية ،الجزائر ، 2021 ،ص 129

[3] - Mehrotra,AN ,and Yetman, financialinclusion-issues for central banks .Bis Quartely Review March.2015

[4]-Dafe,F and Volzu.2015.Financial global development : the role of central banks.German Devlopment institute /Deutsches institut fur Entwicklungspolitic(DIE) Briefing paper,8

(ISSN: 2356 - 9492)

1- جهود البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي علي المستوي الدولي [1]

يسعي البنك المركزي المصري لبذل جهوداً كبير ، من أجل المساهمة في تعزيز الشمول المالي علي المستوي الدولي ، و ذلك علي النحو التالي :

أ-الانضمام للتحالف الدولي للشمول المالي انضم البنك المركزي المصري للتحالف الدولي للشمول المالي، و ذلك من أجل الاطلاع علي أفضل التجارب الدولية في الشمول المالي ،و تبادل الخبرات مع البنوك المركزية الأخري للدول الأعضاء و التي يزيد عددها عن 90 دولة.

ب-الانضمام للمبادرة العالمية لتعزيز لشمول المالي تقدم هذه المبادرة الدعم الفني للبنك المركزي المصري من أجل رفع كفاءة نظم الدفع و الخدمات الرقمية فضلاً عن حماية حقوق العملاء المالية بالنسبة للقطاع المصرفي .

2- جهود البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي علي المستوي المحلي اتخذ البنك المركزي اجراءات من أجل تعزيز الشمول المالي علي المستوي المحلي تتمثل فيما يلي : [2]

أ- انشاء الإدارة المركزية للشمول المالي بالبنك المركزي في نوفمبر 2016

و التي تتولي تنسيق الشمول المالي مع الجهات المعنية بالدولة .

ب- انشاء لجنة داخلية للبيانات بالبنك المركزي المصري

و التي تختص بتحديد المؤشرات التي من شأنها قياس مستوي الشمول المالي علي الدولة و تجميع البيانات و المعلومات في هذا الشأن و تطوير ذلك المؤشر .

و لقد قام البنك المركزي المصري باجراءات من شأنها تعزيز الشمول المالي حيث قام بالآتي : [3]

1-إطلاق العديد من المبادرات من شأنها دعم الأنشطة الاقتصادية ، و منها مبادرة القطاع الخاص الصناعي بملبغ 100 مليار جنيه، و مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل بمبلغ 50 مليار جنيه، علاوة علي مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية لجميع القطاعات .

2- إصدار البنك المركزي المصري للعديد من الضوابط التي من شأنها وضع رقابة صارمة علي التمويل المقدم من البنوك للجمعيات و المؤسسات الأهلية و شركات التمويل متناهية الصغر في اكتوبر 2019 ، حيث تم

([1])اتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات و البحوث ، واقع الشمول المالي في العالم العربي ، مجلة الاتحاد ، العدد 427 ، 2016 ، ص 8.

([2])ايمان مصطفي فؤاد ، الشمول المالي أحد أدوات الجهاز المصرفي لتعزيز التنمية الاقتصادية ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع بكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية – جامعة الاسكندرية في الفترة 18-19 ابريل 2018.

([3])محمد فاروق الصادق علي ، " الشمول المالي و أثره علي تحقيق التنمية المستدامة في مصر – دراسة مقارنة "، مرجع سبق ذكره، ص 82.

إلزام البنوك بالإقرار بصفة شهرية عن الحدود الائتمانية لها للشركة المصرية للاستعلام الائتماني ، فضلاً عن الإقرار عن كافة عملائها ، و كذلك حصول البنوك علي خطاب من الهيئة العامة للرقابة المالية يفيد سلامة أدائها .

ثانياً :دور البنوك التجارية [1]

تؤدي البنوك التجارية دوراً هاماً في دعم الشمول المالي و ذلك من خلال :

1-ابتكار خدمات مالية جديدة و متنوعة (المدفوعات ، حسابات التوفير ، الحسابات الجارية ، التحويلات، المدخرات ، الائتمان ،الخ)

2-توفير العمالة الماهرة في تقديم هذه الخدمات ، و تنظيم دورات تدريبية للعاملين باستمرار .

3-تقديم الخدمات بجودة عالية، بما يحقق ميزة التنافسية، و يحافظ علي ولاء العملاء لها في مواجهة البنوك الأخري .

4-عدم استغلال العملاء عند التمويل و الاقتراض، و العمل علي تخفيض الرسوم المالية المقدمة .

ثالثاً : البنوك التعاونية

تعتبر البنوك التعاونية أحد المكونات الرئيسية للقطاع المصرفي في أي دولة من دول العالم ، و تؤدي البنوك التعاونية دوراً هاماً في الأماكن الريفية و النائية ، إذ أنها يمكن أن تنتشر في هذه المناطق و ذلك عن طريق فروعها الكثيرة من جمعيات الائتمان ، و تعد البنوك التعاونية أحد أهم الوسائل التي تدعم الشمول المالي ، و لقد كشفت العديد من الدراسات عن دور البنوك التعاونية في محاربة الفقر و التقليل من درجته في المناطق الريفية . [2]

و تتميز البنوك التعاونية عن البنوك التجارية في العديد من الأمور و هي :

أ-إن البنوك التعاونية يمتلكها الفئات المحددوة الدخل ، و هذا يعني أن هؤلاء الأفراد يستطعون إقراض نظرائهم في القري الأخري ، و نظراً لصغر حجم هذه القري فإن أغلب قاطني هذه القري يعرف بعضهم البعض ، ؛ و بالتالي فإن إنهم يعرفون احتياجات بعضهم البعض و مدي مقدرتهم علي سداد هذه القروض .

([1])الويزة أوصغير ،"دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة البنك المركزي المصري " ،الباحث الاقتصادي ، المجلد 9 ،العدد 1،2022 ، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج الجزائر ، ص57.

([2])المرجع السابق ، ص58 .

(ISSN: 2356 - 9492)

ب- تقوم البنوك التعاونية بالاقتراض بفوائد منخفضة مع المقدرة علي تقييم المخاطر بشكل أفضل ، و ذلك لأنها تعتمد في تقيمها علي العملاء و بيئتهم .

ج- تتميز البنوك التعاونية بأحقية المودعين فيها في إدارة امورها المالية ، مع إمكانية توفير المعلومات و تقديمها للبنوك التعاونية عن المقترضين. (1)

د- تؤدي البنوك التعاونية دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي في المناطق الريفية ، و ذلك لتمويلها الزراعة و الأنشطة المتصلة بها .

هـ- يعتبر هدف البنوك التعاونية تقديم خدمات و ليس الربح ، و بالتالي تفرض بفوائد أقل من التي تفرضها البنوك التجارية . (2)

المطلب السابع

ركائز الشمول المالي

يتناول هذا المطلب ركائز الشمول المالي و ذلك علي النحو التالي :

يشتمل الشمول المالي علي الركائز الآتية :

1-توافر القدرة لدي الأفراد و المؤسسات في الحصول علي الخدمات المالية و استخدامها بفاعلية و بطريقة مسؤولة .

وتعني هذه الركيزة ،مدي القدرة المتاحة لدي العملاء علي استخدام الخدمات المالية ، و يتطلب ذلك تحديد العقبات التي تعوق وصول العميل للخدمات المالية و ذلك مثل تكلفة فتح حساب مصرفي و قلة انتشار ماكينات الصراف الآلي . (3)

و يساهم وجود أنظمة الدفع الرقمية في ازدياد الحسابات و الخدمات المالية ، و ذلك لأن أنظمة الدفع التقليدية تحتاج نفقات هائلة في البنية التحتية ؛ و هو ما ينتج عنه ارتفاع رسوم الخدمات المالية . (4)

2-توافر التثقيف المالي

(1)آلاء محمد عبد الفتاح أحمد عمر ، "أثر تطبيق الشمول المالي علي الاستقرار المالي و إستمرارية الأرباح في البنوك –دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، 2024 ، ص 53 .

(2)د. أحمد سعيد البكل ،د.ايمان فاروق الحداد،"الشمول المالي و انعكاساته علي معدل النمو الاقتصادي في مصر "، مجلة السياسة و الاقتصاد ، المجلد الخامس عشر ،العدد الرابع عشر ،ابريل 2022 ،ص 163.

3 -Lal,T.(2018).impct of financial inclusion on poverty alleviation through cooperative banks .international journal of social economics.

(4) Birchall ,j.(2013).Resilience in a downturn: The power of financial cooperatives .international labour organization.

دور الشمول المالي
في تعزيز التنمية الاقتصادية

د. هيثم عيسي عليوه زهران

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

يعني التثقيف المالي مدي المقدرة المتاحة لدي العميل علي فهم الخدمات المالية وإدارة أمواله بصورة فعالة (1)

و ترجع أهمية تثقيف العميل مالياً إلي أن الأفراد بعد تقاعدهم عن العمل أو وقت حدوث الأزمات تزداد حاجاتهم لتأمين أنفسهم ، علاوة علي زيادة الفرص المالية نتيجة لتطور التكنولوجيا المالية ، مما يجعل الأشخاص يواجهون اتخاذ قرارات مالية معقدة[2] .

و تعرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية التعليم المالي بأنه " العملية التي يقوم من خلالها المستثمرون أو المستهلكون الماليون بتحسين فهمهم للمنتجات المالية ، و المفاهيم و المخاطر المالية و ذلك من خلال المعلومات و الإرشادات و النصائح الموضوعة من قبل الجهات المختصة "، فالتثقيف المالي يعني الإلمام الكافي بالخدمات المالية ، والوعي بالمنتجات و المخاطر التي تواجه السوق المالي ،و بالتالي زيادة المقدرة علي اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر[3] .

و نشر الثقافة المالية لا يقتصر علي القطاعات التي تتعامل مع الجهاز المصرفي فحسب أو الأميين ، بل تشتمل أيضاً علي العاملين داخل الجهاز المصرفي ، و الحاصلين علي قدر كبير من التعليم ، و لاشك أن نشر الثقافة المالية ينشر الوعي لدي كافة فئات المجتمع بالخدمات المالية ، و هو ما يشجع الافراد علي التعامل مع الجهاز المصرفي ، و ما ينتج عنه تعبئة المدخرات ، و هو ما يعزز الشمول المالي ، و زيادة الاستثمارات داخل الدولة [4] .

و لقد بات التثقيف المالي أحد أهم ركائز الشمول المالي ، إذ أن هذا التثقيف يهتم بالفئات المستبعدة مالياً مثل الشباب و النساء و الأطفال و العاطلين عن العمل و محدودي الدخل و ذوي الهمم، و يهدف التثقيف المالي إلي

[1]-Jaiswal ,B,and Bhasin ,s.(2015)Role of cooperative banks in financial inclusion for inclusive growth on India . international journal of management and social science research,4(7), 6-18.

[2] -AFI.(2013),''Allianc for financial inclusion,measuring financial inclusion ;core set of financial inclusion indicators , Malsyia .

[3]-Patwardhan A..Singleton k and Schmitz k" financial inclusion in the digital age " international finance corporation and Stanford business ,2018 .p.p 13-15

[4]-Ramakirishan R(2011)'Financial literacy-The Demand side of financial inclusionsubhman inclusive growth and beyond,india ..

(ISSN: 2356 - 9492)

دمج هذه الفئات في الاقتصاد الرسمي ، و بالتالي فإن التثقيف المالي ركيزة في غاية الأهمية لتعزيز الشمول المالي [1]

3- الاستخدام الأمثل للخدمات المالية المتنوعة

و يعتبر الدفع الالكتروني أحد هذه الخدمات ،و تتنوع طرق الدفع الالكتروني علي النحو التالي [2]

أ-البطاقات المصرفية و ذلك كبطاقات الإئتمان و بطاقات الدفع الالكتروني .

ب-الشيك الالكتروني ، و هو عبارة عن رسالة عن طريق الإنترنت مؤمنة و موثقة يقوم مصدر الشيك بإصدارها إلي مستلم الشيك .

ج-العملة المشفرة و النقود الالكترونية : وهي بديل لطرق الدفع التقليدية ، وهي عبارة عن مجموعة من التقنيات الممغنطة الكترونياً تسمح بتبادل الأموال دون الحاجة إلي وجودها في صورة ورقية .

4- التمويل متناهي الصغر

يعد التمويل للمشروعات الصغيرة أحد الدعائم الرئيسية للشمول المالي ، و يعني هذا التمويل إيجاد مصادر دائمة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية و التكلفة المناسبة لتمويل الأنشطة المدرة للدخل ، و تحقيق الاستقرار في الاستهلاك ، و الحماية ضد المخاطر لذوي الدخول المحدودة . [3]

5-إصلاح البنوك الحكومية [4]

تؤدي البنوك الحكومية دوراً بارزاً في القطاع المصرفي في العديد من البلدان ،و في دعم وصول الخدمات المالية للقراء بشكل أفضل ،حيث أن البنوك الحكومية تكاد تكون هي البنوك الوحيدة الموجودة في المناطق الريفية و النائية ، كما أنها تساهم بشكل كبير في دعم المشروعات ذات الأهمية التجارية القليلة مثل الأنشطة الزراعية ،و ذلك عن طريق تشجيع الأئتمان و الادخاربها .

و قد قامت بعض الدول بإغلاق البنوك ذات الأداء الضعيف ؛ و ذلك من أجل تقليل التكلفة ، كما قامت بعض الدول بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربح ،من خلال إحداث تقنيات تمويل جديدة للتمويل الصغير بدلاً من إعادة هيكلة البنوك ككل .

---

[1]-KawamuraTetsuya mori tomoharu Motnoishi Taizo, ogawa Kazuhito, (2021), is financial literacy dangerous?. financial literacy bevaioral factors and financial choices of households,journal of Japanese and international economies, volume 60,june..

([2])آية محمد أبو زيد : الاستراتيجيات القومية للتثقيف المالي ، البنك المركزي المصري ، المعهد المصرفي المصري ،مطبوعات المعهد 1 ، 2015 ،ص 6-8.

([3])مجلة المصرفيون ، العدد التاسع ، السنة الثالثة ، يوليو 2015 ، ص 10

([4])مجلة الثقافة المالية فبي العالم العربي شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي ،اتحاد المصارف العربية ، إدارة الدراسات و البحوث ، نوفمبر 2017.

المطلب الثامن

الآثار الإيجابية للشمول المالي

يتناول هذا المطلب الآثار الإيجابية للشمول المالي و ذلك علي النحو التالي :

توجد العديد من الآثار الإيجابية للشمول المالي و تتمثل فيما يلي :

1-تعزيز الاستقرار المالي ، و قد أشار صندوق النقد العربي عام 2015 إلي أنه من الصعب تحقيق الشمول المالي دون تحقيق استقرار حقيقي في النظام المالي .

2-تحسين الظروف المالية و رفع مستوي معيشة المواطن سواء محدود او متوسط الدخل، و خلق قطاع مالي عائلي قوي من خلال دعم المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر .

3- دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي ، و هو ما يدعم السياسة النقدية ، و يرفع الحصيلة الضريبية .

4- المساعدة في مكافحة غسل الأموال ، نظراً لأن الاستبعاد المالي يساهم في انتشار الأنشطة الغير المشروعة لاستخدام الأموال .

5-يؤدي وجود الشمول المالي إلي دخول فئات جديدة إلي القطاع المصرفي ؛ و هو ما ينتج عنه ابتكار أدوات و منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الفئات . [1]

6-يساعد الشمول المالي في حماية أموال المودعين ، و يحدث ذلك باتباع القواعد التي يضعها البنك المركزي عند خسارة البنك أو في حالة تعرضه للإفلاس ، و إضافة إلي ذلك فإن الأموال المودعة في البنوك تكون محمية من السرقات و الكوارث التي قد تحدث .

7- يتيح الشمول المالي الخدمات المالية بتكلفة منخفضة من خلال الهاتف المحمول و استخدام أنظمة الدفع الالكترونية . [2]

8-المساعدة في تقليل الفساد الحكومي ، و تحسين الكفاءة ،و ذلك من خلال التحول من المدفوعات النقدية إلي المدفوعات الرقمية . [3]

([1])شيرين بشري ، المفهوم و المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر " ، أكاديمة السادات للعلوم الإدارية – مركز البحوث و الاستشارات و التطوير ، 2013 ، مجلد 31 ، العدد 1 ، ص 79.

([2])د.صورية شنبي ،د السعيد بن لخضر ، " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية – تعزيز الشمول في جمهورية مصر العربية "،مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، الجزائر ، 2019 ، الجلد 4 ، العدد 1، ص 112 .

([3])خالد سمير عبد الستار حماد ، " تأثير استراتيجيات الخدمات المصرفية الرقمية علي الشمول المالي " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، 2022 ، 54 .

(ISSN: 2356 - 9492)

9- المساعدة في وصول خدمات التمويل إلي قاطني المناطق الريفية و النائية ، و الذين لا يستطعون الوصول إلي البنوك الموجودة في المحافظات و المدن . [1]

المطلب التاسع

أهداف الشمول المالي

يتناول هذا المطلب أهداف الشمول المالي و ذلك علي النحو التالي :

تسعي الدول إلي تحقيق الشمول المالي ، و ذلك من أجل تحقيق الأهداف الآتية : [2]

1-حماية حقوق عملاء البنوك و تعزيز الثقة في القطاع المصرفي .

2- التوسع في نشر الثقافة المالية ، و زيادة القدرات المالية للمواطنين و الشركات و المشروعات ، و بناء قدرات موظفي البنوك ، و واضعي السياسات حول مفاهيم الشمول المالي .

3- تشجيع ريادة الأعمال و المشروعات الناشئة من خلال توفير الخدمات غير المالية و توفير بنية تحتية شاملة و فعالة .

4- توفير و تشجيع جصول المشروعات علي الخدمات المالية و التشجيع علي التحول إلي القطاع الرسمي .

5- العمل علي زيادة اتساع استخدام الخدمات المالية الرقمية

6- الاستمرار في تهيئة البنية التحتية المالية الرقمية و التكنولوجيا المالية .

7- تعميق و توسيع استخدام الخدمات المصرفية و تحفيز الادخار .

8- اتاحة و استخدام الخدمات المالية (المصرفية و غير المصرفية) لكافة فئات المجتمع طبقاً لاحتياجات المجتمع .

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية للشمول المالي

تمهيد و تقسيم

يتناول هذا المبحث الآثار الاقتصادية للشمول المالي و ذلك علي النحو التالي :

المطلب الأول : دور الشمول المالي في مكافحة الفقر.

المطلب الثاني : دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.

---

[1] (آلاء محمد عبد الفتاح أحمد عمر ، " أثر تطبيق الشمول المالي علي الإستقرار المالي و إستمرارية الأرباح في البنوك – دراسة تطبيقية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 34

[2] (Klapper ,Leora and D.Stnger ,The Opportunities and Challenges of Digitizing Government to person payment ,World Bank Research Observer 32(2) , 2017,p 211.

المطلب الثالث : أثر الشمول المالي علي توزيع الدخل و الثروة.

المطلب الرابع : دور الشمول المالي في دعم المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر.

المطلب الخامس : أثر الشمول المالي علي القطاع النقدي.

المطلب السادس : دور الشمول المالي في الحد من البطالة.

المطلب السابع :دور الشمول المالي في مواجهة الأزمات و الطوارئ.

المطلب الثامن : دور الشمول المالي الرقمي في دعم التنمية المستدامة.

المطلب التاسع : أثر تطبيق الشمول المالي علي منظومة الدعم.

المطلب العاشر : دور الشمول المالي في تعبئة المدخرات.

المطلب الحادي عشر : دور الشمول المالي في تعزيز دور المرأة.

المطلب الثاني عشر : الجهود المبذولة في مصر لتعزيز الشمول المالي.

المطلب الأول

دور الشمول المالي في مكافحة الفقر

يتناول هذا المطلب دور الشمول المالي في مكافحة الفقر و ذلك علي النحو التالي :

تعتبر سياسة مكافحة الفقر أحد الركائز الرئيسية للاستقرار المالي و الاجتماعي، من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، فلا وجود للاستقرار المالي في ظل وجود انتشار للفقر، و في ظل ابتعاد الفئات المحدودة الدخل عن القطاع المالي الرسمي ، و لا شك أن الشمول المالي يؤدي دوراً هاماً في محاربة الفقر، و التخفيف من حدته، و العمل علي تيسير وصول تلك الفئات إلي الخدمات المالية الرسمية . [1]

و لقد نال الشمول المالي اهتماماً كبيراً بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، و التي سببت انخفاضاً للثقة من جانب العملاء اتجاه النظام المالي العالمي ؛ مما جعل المنظمات الدولية تتخذ العديد من التدابير لإعادة تلك الثقة مرة أخري في النظام المالي العالمي ،حيث قامت مجموعة العشرين في سبتمبر 2009

[1]-Ozili ,K,Impact of Digital finance on financial inclusion and stability Borsa Istanbol review, 2018 , p 329

(ISSN: 2356 - 9492)

بتبنيها للشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية ، و العمل علي تيسير وصول الخدمات المالية إلي محدودي الدخل . [1]

كما أن الشمول المالي يدعم الفئات الفقيرة و محدودة الدخل ،و ذلك عن طريق توفير قروض ميسرة و منخفضة تتناسب مع احتياجاتهم ،وهو ما يعني أن ارتفاع معدلات الشمول المالي يترتب عليه الحد من الفقر و مكافحته ، و ذلك نظراً للعدد الكبير من الوظائف التي يساعد الشمول المالي في توفيرها ،إذ أن كل زيادة في أجهزة الصراف الآلي بنسبة 1% تؤدي إلي زيادة بنسبة 0.0082% في الناتج المحلي الإجمالي . [2]

و يؤدي الشمول دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك عن طريق تحسين مستوي المعيشة ،تمويل المشروعات الضغيرة و المتوسطة ،و ذلك من أجل تحقيق النموالاقتصادي الشامل و المستدام ،و هو ما ينتج عنه التخفيف من حدة الفقر . [3]

وخلال السنوات الماضية ، ظهرت أشكال جديدة من مُقدِّمي الخدمات المالية تدعم للفقراء غير المتعاملين مع البنوك ، و تتضمن هذه الأشكال العديد من الجهات، و ذلك كالمكاتب البريدية و الشركات التأمينية و المنظمات غير الحكومية ، وغيرها من الأنماط التي تساعد في الوصول إلى منافذ البيع. وفي كثير من الحالات، أصبحت نماذج الأعمال ومُقدِّمي الخدمات الجديدة حيوية وفاعلة بفضل الابتكارات التقنية، ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم. [4]

و بالرغم من ذلك فلقد أشارت بعض الدراسات إلي أن الشمول المالي لم يحدث النتائج المرجوة في التخفيف من حدة الفقر في الدول النامية ، و لقد قام بعض الخبراء بإجراء دراسات بهدف اجراء تقييم لدور الشمول المالي في محاربة الفقر ، وقاموا بتقسيم الدول إلي مجموعتين ، و تشتمل الأولي علي الدول ذات الدخل المرتفع و المتوسط الدخل ، أما المجموعة الثانية فتشتمل علي الدول ذات الدخل المنخفض ، و قد تبين من تلك الدراسات أن الشمول

---

[1])الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري ، 2023/3/23. (.

[2] -Schonerwald and Vernego,m.”Microfinance , financial inclusion and the Rhetoric of reaction: the evolution and limitation of microfinance in B razil.latin American policy , 2016 , p 357 .

[3] -Sten ,Randhawa and Bilandzic,N .toward universal access : addressing the global challenge of financial inclusion .postcrisis growth and development : a development agenda ,2011, p 12-13

[4] -Williams .Harley T., “ role of finance in inclusion in economic growth and poverty reduction in developing economy “ internal journal of research in econonmics and social science ,(IJRESS) , Vol, Issue 5(2017).p 265

المالي له آثار إيجابية علي الفقر في المجموعة الأولي ، أما المجموعة الثانية فإن آثاره محدودة ، والسبب في ذلك هو أن النظم المالية في تلك الدول غير فعالة . [1]

المطلب الثاني

دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي

يتناول هذا المطلب دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي و ذلك علي النحو التالي :

يعد تراكم الادخار، و الذي يعد نتيجة لتحسين الخدمات المصرفية، أحد الدعائم الرئيسية للشمول المالي ، فتحسين الخدمات المصرفية من أجل تعزيز الشمول المالي تؤدي أيضاً إلي تراكم الادخار ،و لا شك أن تراكم الادخار يؤدي إلي التكوين الرأسمالي اللازم لعمليات الإنتاج و هو ما ينتج عنه تحسن في معدلات النمو الاقتصادي . [2]

كما أن الشمول المالي يؤدي دوراً بارزاً في تعبئة المدخرات ،و هو ما يساهم و يدعم النمو الاقتصادي ، و ذلك نظراً لوجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي و حجم المدخرات في الجهازالمصرفي،علاوة علي أن الشمول المالي يدعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر بتكاليف وقروض ميسرة . [3]

بالإضافة إلي ذلك فإن الشمول المالي يعزز النمو الاقتصادي من عدة نواحي ، فأصحاب الدخول المحدودة يستفيدون من العوائد علي مدخراتهم البنوك و الجهاز المصرفي ، إذ أن هذه الفئة لا تمتلك الثقافة و الخبرة اللازمة لاستثمار أموالها و تحقيق العائد المناسب و الملائم لها . [4]

كما أن إزالة العقبات من أجل وصول الخدمات المالية لهذة الفئة ، و جعل وصول الخدمات المالية لهذه الفئة أمراً يسيراً ، يساعد و يدعم دمج هذه المنشآت في القطاع الرسمي ، و هو ما ينتج عنه رفع معدلات النمو الاقتصادي . [1]

---

[1] -Swamy ,financial inclusion, gender dimention, and economic impact on poor households world development, 2014 ,p9-14..

([2])عبد الفتاح الجبالي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ،7 /2022/6.

([3])سمية أحمد عبد المولي و آخرون ، "الشمول المالي و الفقر " ،المجلة العلمية للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، المجلد 37 ، العدد الثالث ، 2023 ،ص 347 .

([4])د.عادل عبد العزيز السن ، "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي "،مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية ،المجلد 5 ، العدد 2 ، 2019 ،ص 67 .

(ISSN: 2356 - 9492)

كما تؤكد العديد من الدراسات علي العلاقة التفاعلية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي ، و يعد الشمول المالي أحد المحفزات الهامة للنمو الاقتصادي ، إذ أن زيادة فرص حصول كافة المشروعات و كافة فئات المجتمع علي الخدمات المصرفية لها أثر إيجابي علي النمو الاقتصادي و ذلك للأسباب الآتية : [2]

1-يساهم الشمول المالي في النمو الاقتصادي من خلال دعمه للأعمال التجارية الصغيرة ذات الآثار الإيجابية غير المباشرة علي مؤشرات التنمية البشرية كالصحة و التعليم و الحد من الفقر .

2- يمكن أن يساهم الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقديم خدمات مالية بتكاليف منخفضة و معقولة ؛مما يحد من تعرض الفقراء للخطر بتحسين مستواهم المعيشي .

3- تقديم الخدمات المصرفية إلي الفئات محدودة الدخل في المناطق الريفية و البدائية يؤدي إلي زيادة الإنتاج ؛مما يؤدي إلي نمو الناتج المحلي الإجمالي علي المستوي الكلي .

4-يعمل حصول الأفراد علي الودائع و منتجات التأمين علي جمع الأموال في السوق المالي ؛ مما يساعد علي وضع مدخراتهم في النظام المالي ، و يضمن للسوق المالي تخصيص الموارد بكفاءة في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل ، و بهذه الطريقة تشجع السوق المالية المزيد من الاستثمارات و يزداد الناتج و العمالة ؛ مما يؤدي إلي زيادة دخل الفئات محدودة الدخل .

و تتجلي الأهمية الاقتصادية للشمول المالي في اتاحة الخدمات المالية للأسر و المؤسسات ، و هو ما يساعد الأسر علي حسن التخطيط للاستهلاك و الادخار و إدارة العمال و تحقيق الاستقرار الاجتماعي ، و يساعد المؤسسات علي الوصول للائتمان من أجل الاستثمار و التأمين لإدارة المخاطر، و يوفر معاملات أكثر أمناً و كفاءة ؛ مما ينعكس علي المستوي الكلي بتطوير الأنظمة المالية ، و تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة ،و خلق فرص للنمو ؛ و بالتالي تعزيز النمو الاقتصادي . [3]

و لقد أثبتت العديد من الدراسات العلاقة الطردية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي ، إذ أن كلما زاد معدلات تعزيز الشمول المالي ، كلما زادت معدلات النمو الاقتصادي ، إذ أن الشمول المالي يساعد علي وصول الخدمات المالية لجميع الفئات ، و هو ما يدعم الفئات المشمولة مالياً في اتخاذ قرارات استهلاكية و استثمارية

)[1](Khan.R,Financial Inclusion and Financial stability : are they two sides of the same coin .Address by Shri khan , Deputy governor of The reserve bank of India at BANCON , 2011.p.4

([2])إيهاب خالد محمد ،برامج ضمان القروض و تمويل المشروعات الصغري و الصغيرة و المتوسطةن المعهد العربي للتخطيط ، مجلة جسر التنميةن العدد 137 ، 2017 ،ص 18

([3])) معهد الدراسات المصرفية :" الشمول المالي " ،إضاءات مالية و مصرفية ، الكويت ، 2016 ، ص 3.

دور الشمول المالي
في تعزيز التنمية الاقتصادية

د. هيثم عيسي عليوه زهران

طويلة الاجل، و يعطي لهم الخبرات اللازمة للتعامل مع الصدمات و الظروف الطارئة ، و هو ما ينتج عنه آثار إيجابية علي الناتج المحلي الإجمالي ،و النشاط الاقتصادي ، و التنمية الاقتصادية . [1]

([1]) قاسي ياسمينة ،مزيان محمد توفيق ،"دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر " ،مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 7 ، العدد1 ،مارس 2022 ،جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، ص149

(ISSN: 2356 - 9492)

جدول رقم (1)

تطور عدد الفروع ابنكية و ماكينات الصراف الآلي و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

السنة	إجمالي عدد الفروع البنكية	إجمالي ماكينات الصرآف الآلي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2011	3573	4953	1.9
2012	3610	5459	2.2
2013	3651	6283	1.
2014	3712	6870	2.2
2015	3766	7855	3.1
2016	3882	9031	2.3
2017	4009	10701	3.6
2018	4220	12200	5.3
2019	4365	12656	5.6
2020	4451	16962	3.6
2021	4577	21459	3.3

البيانات من إعداد الباحث بناء علي تقارير البنك المركزي ، سنوات مختلفة .

المطلب الثالث

أثر الشمول المالي علي توزيع الدخل و الثروة

يتناول هذا المطلب أثر الشمول المالي علي توزيع الدخل و الثروة و ذلك علي النحو التالي :

تختلف الدراسات بشأن أثر الشمول المالي علي توزيع الدخل ، فتري بعض الدراسات أن الشمول المالي و التنمية المالية أثرها علي توزيع الدخل غير واضح ، فمن ناحية تخفف التنمية المالية من قيود الائتمان و الحواجز الأخري التي تمنع الفقراء من الوصول إلي الخدمات المالية ، كما أنه يدعم كفاءة تخصيص رأس المال عندما يتدفق رأس المال إلي الفقراء الذين لديهم استثمارات ذات مردود عالي ؛ وبالتالي فإن التنمية المالية تقلل من عدم المساواة في الدخل ، و لكن من جهة أخري فإنه إذا كان الفقراء يعتمدون في الإساس علي القطاع المالي غير الرسمي ، فإن

التنمية المالية التي تركزعلي السوق الرسمية ستفيد الأغنياء في المقام الأول ، و بالتالي فإن الزيادة في حجم السوق المالية لا تؤدي إلي توزيع أفضل للدخل . [1]

و الشمول المالي يمكن أن يؤثر علي توزيع الدخل بطريقة غير مباشرة ، و ذلك عن طريق تأثير الشمول المالي علي كل من الإنتاج الكلي و تخصيص الائتمان ،و قد يغير كل منهما الطلب علي العمال ذوي المهارات المنخفضة و المرتفعة ،مع ما يصاحب ذلك من تداعيات علي توزيع الدخل . [2]

و تري بعض الدراسات أن تطور النظام المالي له آثار إيجابية عل توزيع الدخل ، إذ أن النظام المالي الأكثر تطوراً يؤدي إلي توافر الائتمان بنسبة أكبر ؛ مما يعطي فرصة أكبر للفقراء و محدودي الدخل بالاستثمار في رأس مالهم المادي و البشري و انشاء أعمالاً تجارية صغيرة جداً ؛ و بناءً عليه فإنه من خلال زيادة الفرص المالية المتاحة للفقراء ، يكون للأسواق المالية دور في درجة المساواة في توزيع الدخل ، بينما يري البعض الآخر إلي أن الفقراء لا يتمتعون بفرص متساوية للحصول علي الائتمان بسبب الافتقار إلي الضمانات ؛ و بالتالي فإن تطوير النظام المالي يكون له آثار سلبية علي توزيع الدخل.[3]

و بالنسبة لمصر فإنه فيما يتعلق بالتفاوت في الدخل و توزيعه بين الحضر و الريف ، فإنا نجد الحضر له النصيب الأكبر من الدخل ، و ذلك علي الرغم من أن القطاع الأكبر من السكان يقطنون في الريف ، إذ أن حوالي 56.6% من مواطني الدولة يقطنون في الريف ، في حين أن 44.3 يقيم في المدن . [4]

المطلب الرابع

دور الشمول المالي في دعم المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر

يتناول هذا المطلب دور الشمول المالي في دعم المشروعات المتوسطة و الصغيرة و المتناهية الصغر ، و ذلك علي النحو التالي :

([1])محمد شكرين ،2021/1/3 ،أزمة كوفيد 2019 ، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر ،مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، ص 220 .

([2])د. كمال الدين حسين محمد حسين ، "الشمول المالي في مصر و دوره في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030"،مجلة مصر المعاصرة ،عدد رقم 549 ، يناير، 2023 ، ص217

[3]-Agyemang-Badu,A.A,Agyei,K, and Kwaku Duahm(2018), Financial inclusion,poverty and income inequality: Evidence from Afric.Spirtan international journal of poverty studies

([4]) Bauto ,M.E,Guidi,F,and Mlabo,K(2010),Financial developmentt and inequality: Evidence from African countries African development bank ,p 28

(ISSN: 2356 - 9492)

يعرف القانون رقم 152 لسنة 2020 المشروعات الصغيرة بأنها كل مشروع يقل رأسماله المفوع عن خمسين ألف جنيه ، و يكون حديث التأسيس بحيث أنه في الغالب لم يمض علي تأسيسه و مزاولة نشاطه أكثر من عامين . (1)

تمثل المشروعات الصغيرة و المتوسطة محور استراتيجي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و تواجه هذه المشروعات قيوداً علي الائتمان، بسبب نقص المعلومات التي يملكها المقرضون عن أدائها أو جدارتها الائتمانية ، بالإضافة إلي الصعوبات التي تواجها المنشآت التي تعمل بالقطاع الغير رسمي في حصولها علي التمويل، و التي تمثل نسبة 1% من إجمالي المشروعات الصغيرة و المتوسطة بالدول العربية ، و هذا ما يؤكد أهمية تعزيز الشمول المالي في تيسير الحصول علي التمويل، و دمج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي . (2)

تشكل المشروعات الصغيرة و المتوسطة نسبة كبيرة من الشركات و من فرص توظيف العمالة في الشرق الأوسط و آسيا الوسطي، و تمثل المشروعات الصغيرة و المتوسطة نحو 96% من كل الشركات المسجلة في المنطقة ، و تقوم بتوظيف حوالي نصف إجمالي القوة العاملة ، و لكن نسبة كبيرة من العاملين في المشروعات الصغيرة و المتوسطة تعمل في القطاع غير الرسمي ، و يلاحظ أن المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر تواجه العديد من التحديات و التي من بينها نقص الكفاءات الإدارية ،و التي تواجه هذه المشروعات عند البدء في تنفيذها ،كما تعاني المشروعات الصغيرة و المتوسطة في منطقة الشرق الأوسط من أكبر فجوة في الشمول المالي علي المستوي العالمي ، و تتسم إمكانية حصول المشروعات الصغيرة و المتوسطة علي التمويل في منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطي بانخفاضها ،مقارنة بالبلدان الآخري ذات مستويات التنمية الاقتصادية المرتفعة . (3)

كما يساعد دعم الشمول المالي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في اقتصادات الأسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية علي زيادة النموالاقتصادي في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط و أفريقيا بنسبة تصل إلي 1% .

كما تساهم المشروعات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز توظيف العمالة ، لاسيما في الاقتصاديات النامية ، و من شأن زيادة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة أن يساهم في رفع معدلات توظيف العمالة ، مما يحتمل أن يخلفق حوالي 16 مليون وظيفة بحلول 2025 .

(1)د. إيناس فهمي حسين ،"أثر الشمول المالي علي التفاوت في توزيع الدخل في مصر " ، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،المجلد الرابع و العشرون ، العدد الأول ، يناير 2023، ص 18

(2)قواعد بيانات البنك الدولي 2016.

(3)القانون رقم 152 ، قانون تنمية المشروعات المنشأ بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 947 لسنة2017 و المعدل بالقرار 2370 لسنة 2018 لتأهيل و تمويل تنمية المشروعات متناهية الصغر و تحويلها من مشروعات غير رسمية إلي مشروعات رسمية.

دور الشمول المالي
في تعزيز التنمية الاقتصادية

د. هيثم عيسي عليوه زهران

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

الجدير بالذكر أن الشمول المالي يؤدي دوراً هاماً في دعم الاستقرار المالي بشرط توافر الأطر القوية لإدارة المخاطر و الرقابة المالية ، و يمكن لزيادة توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة و المتوسطة أن يساهم في تحقيق الاستقرار المالي ،لأنه يسمح للبنوك بتنويع حافظتها الائتمانية و درجة انكاشفها للمخاطر ، غير أن الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة و المتوسطة هو من فئات الأصول الخطرة نسبياً ، و إذا ما حققت نمواً سريعاً فقد تؤدي إلي تراكم الانكشاف الائتماني غير الحميد ، و يقتضي التعامل مع هذه المفاضلة علي هذه السياسات اتخاذ الاحتياطات الوقائية المؤسسية الملائمة ،بما فيها أطر الرقابة المالية السليمة لضمان قوة معايير الانضباط الائتماني و إدارة المخاطر . [1]

و لقد اتخذت نسبة القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و متناهية في مصر منحن تصاعدي خلال السنوات الماضية ، حيث مثلت حوالي 3% فقط في عام 2014 ، في حين تبع انطلاق مبادرات الشمول المالي للتمويل للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر ارتفاع نسبة القروض الموجهة لهذه المشروعات حتي وصلت إلي حوالي 9% في عام 2016 ، أي أن هذه النسبة وصلت لثلاثة أضعافها، كما استمرت في الارتفاع حتي وصلت إلي حوالي 12% خلال عام 2022 أي أنها أربعة أضعاف نفس النسبة في عام 2013 .

و بالإضافة إلي ذلك تم إصدار وثيقة " تعزيز التنافسية في المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مصر من قبل وزارة المالية في عام 2004 ؛ و ذلك من أجل بحث احتياجات المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، و تقديم الخدمات المالية و غير المالية لها ؛ و ذلك من أجل تدعيم قدرتها علي المنافسة في السوق المحلي و حتي الاتجاه نحو التصدير . [2]

([1])د. محمد عبد الحافظ عبد المطلب ، د .إكرام أحمد السيد عبد الرحمن ، " سياسة الشمول المالي و دورها في تحسين أوضاع السياسة الزراعية لتحقيق أهداف التنمية الريفية و الزراعية في مصر " ، وزارة الزراعة و استصلاح الأراضي –مركز البحوث الزراعية – معهد بحوث الاقتصاد الزراعي –قسم بحوث التمويل و التعاون الزراعي ،مايو 2023 ، ص 20.

([2])منظمة العمل العربية ،دور المنشآت الصغيرة و المتوسطة في تخفيف أزمة البطالة ، المنتدي العربي للتشغيل بيروت ،لبنان ، 2009 ، ص 3-5 .

(ISSN: 2356 - 9492)

جدول رقم (2)

تطور إجمالي التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر و معدل النمو في التمويل و عدد المستفدين منه

السنة	إجمالي التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر بالمليار جنيه	معدل النمو في التمويل	عدد المستفدين من التمويل بالمليون	نسبة القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و التناهية الصغر من محفظة القروض
2017	7.1	%58.7	2.3	%12
2018	11.5	%62.2	2.8	%12
2019	16.5	%43.5	3.1	%12.4
2020	23	%15.1	3.2	%12.8
2021	27.1	%40	3.5	%11.9
2022	40.3	%47.6	4	%12.2

البيانات من إعداد الباحث بناء علي تقاير الاستقرار المالي للبنك المركزي

بالنظر إلي الجدول السابق يتبين أن إجمالي التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر قد بلغ نحو 7.1 مليار جنيه في عام 2017، بمعدل نمو 58.7 % عن العام السابق، و قد بلغ عدد المستفدين من هذا التمويل في هذا العام نحو 2.3 مليون مستفيد ، ثم ارتفع هذا التمويل و بلغ نحو 11.5 مليار جنيه، بمعدل نمو نحو 62.2 % عن العام الماضي ،بما يخدم نحو 2.8 مليون مستفيد ، و ظل إجمالي التمويل في ارتفاع حتي بلغ نحو 40.3 مليار جنيه في عام 2022 بمعدل نمو 47.6 % عن عام 2021 ، و بما يخدم نحو 4 مليون مستفيد .

كما يلاحظ أيضاً أن نسبة القروض الموجهة إلي المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر كانت في ارتفاع مستمر من عام 2017 إلي عام 2020 ، حيث بلغت في عام 2017 نحو 12% و ظلت ترتفع حتي بلغت 12.8% في عام 2020 ، ثم انخفضت في عام 2021 و بلغت 11.9% ،ثم عادت هذه النسبة للارتفاع و بلغت 12.2% في عام 2022 .

المطلب الخامس

أثر الشمول المالي علي القطاع النقدي

يتناول هذا المطلب أثر الشمول المالي علي القطاع النقدي و ذلك علي النحو التالي :

دور الشمول المالي
في تعزيز التنمية الاقتصادية

د. هيثم عيسي عليوه زهران

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

يؤثر الشمول المالي علي السياسة النقدية ، و ذلك من خلال عمله علي توسيع قاعدة العناصر الاقتصادية داخل النظام المالي ، و هو ما يؤثر علي سرعة و حجم نفاذ تأثيرات السياسة النقدية ، فقد يؤدي استبعاد غالبية السكان من التمويل الرسمي إلي حدوث تشوهات في مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي ، علاوة علي ذلك فإن السياسة النقدية تهتم بضبط معدلات التضخم إضافة إلي الاهتمام بتقلبات الناتج ، وخاصة أثناء الاضطرابات الاقتصادية و التي يبتعد معدل التضخم فيها عن المعدل المستهدف ، و تندرج هذه الاضطرابات في فئتين عريضتين :

الأولي :اضطرابات تحرك الناتج في نفس الاتجاه صعوداً وهبوطاَ، و التي تؤثر علي جانب الاستهلاك، مثل الصدمات الناتجة عن المتغيرات الكبيرة في السياسة المالية، سواء في الانفاق الحكومي أو في معدلات الضرائب ، و الصدمات الناتجة عن المتغيرات الكبيرة في السياسة النقدية سواء في عرض النقود أو في سعر الفائدة ، و التغيرات في سعر الصرف . **الثانية** :اضطرابات تحرك الناتج و التضخم في اتجاهات معاكسة، و التي تؤثر في جانب العرض ، مثل الاضطرابات الناجمة عن التغيرات المناخية و الكوارث الطبيعية و الحروب و الثورات و النزاعات الإقليمية ، و اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام .

و في ظل هذا النوع من الصدمات يواجه صناع السياسة النقدية خياران ،إما بقاء التضخم قريباً من هدفه و بالتالي تقليل فجوة التضخم،و إما إبقاء الناتج قريباً من الإمكانيات و بالتالي تقليل فجوة الناتج . [1]

و في ظل هذا التباين نري مدي درجة التأثر بمدي اتساع الشمول المالي ليضم شريحة كبيرة من العناصر الاقتصادية داخل الدولة ، و يرجع ذلك إلي أنه واضعي السياسة النقدية يأخذون في الحسبان بشكل مناسب مدي قدرة السكان علي تلبية احتياجاتهم ، و هو ما يتطلب سهولة النفاذ إلي الخدمات المالية والمصرفية . [2]

الجدير بالذكر أن العرض النقدي و السيولة النقدية من محدادت التضخم، و في ضوء العلاقة بين كلاً من بين العرض النقدي و السيولة النقدية بالأسواق و معدلات التضخم يتضح أنه كلما زاد العرض النقدي و السيولة النقدية بالأسواق زات معدلات التضخم ، و حيث أن الشمول يساهم في تقليل السيولة المالية المحلية و بالتالي يساهم

([1])صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطي ، الشمول المالي لمشروعات الصغيرة و المتوسطة في منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطي ،إعداد فريق من خبراء صندوق النقد الدولي بقيادة نيكولا بلانشيه الرقم 19/2 ، إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطي ،الطبعة العربية ، 2019 ، ص 3-10.

([2])محمد أحمد محمود أبو موسي ، إعادة تعريف دور البنوك في تحقيق النمو المتوازن بالتركيز علي الاستثمار في الصناعة أو التمويل العقاري أو ريادة الأعمال ، المسابقة البحثية العاشرة للمعهد المصرفي المصري 2020 ،البنك المركزي المصري.

(ISSN: 2356 - 9492)

في خفض معدلات التضخم ، ففي عام 2020 كان متوسط معدل التضخم حوالي 5.1% و هو أدني مستوي تضخم سجلته مصر منذ سنوات ، و ذلك مقابل 8.3 % سجلته مصر في عام 2015 . [1]

كما أن الإقراض المصرفي له تأثير إيجابي علي التضخم ، و علي الأخص القروض الموجهة لأغراض الاستهلاك ، و بالتالي إذا أراد البنك المركزي احتواء الوضع و خفض معدلات التضخم عليه أن يحد من الإفراط في الإقراض للقطاع غير المنتج .

علاوة علي ذلك فإنه في ظل الشمول المالي الذي يشجع علي تقديم خدمات بأقل تكلفة تتجه الودائع نحو الارتفاع و هو ما يؤدي إلي امتصاص الفائض من الطلب الكلي ؛ و كل ذلك يؤثر بشكل سلبي علي معدلات التضخم . [2]

علاوة علي ذلك فإن الشمول المالي يؤدي دوراً بارزاً في خفض السيولة المحلية ؛و ذلك لتقليل معدلات التضخم في حالة ارتفاعها، و ذلك عن طريق استخدام الأدوات المتاحة كرفع سعر الفائدة ، و هو ما ينتج عنه خفض معدلات التضخم ، و بالتالي خفض الأسعار ،و بالعكس في حالات الركود فإنه يعمل علي توفير السيولة المحلية اللازمة للخروج من حالة الركود الاقتصادي ، و ذلك عن طريق توفير السيولة اللازمة للقطاعات الاستثمارية المختلفة . [3]

جدول رقم (3)

تطور إجمالي الودائع و السيولة المحلية و إجمالي الودائع الادخارية

السنة	إجمالي الودائع بالمليار جنيه	السيولة المحلية بالمليار جنيه	إجمالي الأوعية الادخارية بالمليار جنيه
2011	.9	1	0.9
2012	1.02	1.09	1.02
2013	1.1	1.3	1.1
2014	1.4	1.5	1.4
2015	1.7	1.8	1.5
2016	2.1	2	1.8
2017	3	2.9	2.56
2018	3.6	3.4	3.1

(1)د. عشري محمد علي ، " الشمول المالي وأثره علي السياسة النقدية – حالة مصر " ،مجلة مصر المعاصرة ، س109 ، ع 531 ، 532 ، أكتوبر 2018 ، ص 237 ، 238 . .

2-Aaron Mehrotra and James Yetman,"Financial inclusion and optimal monetary policy" Bis working paper no 476,December 2014 ,p 6 ..

(3)الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء عام 2015 .

2019	3.99	3.86	3.6
2020	4.7	4.5	4.2
2021	5.7	5.3	4.7

البيانات بناء علي تقارير البنك المركزي .

بالنظر إلي الجدول السابق يتبين أن إجمالي الودائع في عام 2011 بلغ 0.9 مليار جنيه ثم ارتفع و بلغ نحو 1.02 مليار جنيه في عام 2012 ، و ظل إجمالي الودائع في ارتفاع مستمر حتي بلغ 5.7 مليار جنيه في عام 2021 ، كما أن السيولة المحلية بلغت 1 مليار جنيه في عام 2011 ثم ارتفعت هذه اليسولة و بلغت 1.09 مليار جنيه في عام 2012 ، و ظلت السيولة ترتفع حتي بلغت نحو 5.3 مليار جنيه في عام 2021 ، وبالنظر إلي نفس الجدول أيضاً يتبين أن إجمالي الودائع الادخارية بلغت 0.9 مليار جنيه في عام 2011 ، و ظلت ترتفع حتي بلغت 4.7 مليار جنيه في عام 2021، و تأتي هذه الزيادة و الارتفاع في كلاً من إجمالي الودائع و الأوعية الادخارية انعكاساً للتطور بخدمات الجهاز المصرفي ، و لجهود الدولة المبذولة في تعزيز الشمول المالي.

جدول رقم (4)

تطور البنكية و ماكينات الصرآف الآلي

السنة	إجمالي عدد الفروع البنكية	إجمالي ماكينات الصرآف الآلي	نسبة الفروع البنكية بالنسبة للتعداد السكاني	نسبة ماكينات الصرآف الآلي بالنسبة للتعداد السكاني	نسبة الفروع البنكية بالنسبة لمساحة مصر	نسبة ماكينات الصرآف الآلي بالنسبة مساحة مصر
2011	3573	4953	فرع بنكي لكل 22278 نسمة	ماكينة صرآف آلي لكل 16000 نسمة	فرع بنكي لكل 280.4 كيلو متر	ماكينة صرآف لكل 202.3 كيلو متر
2012	3610	5459	فرع بنكي لكل 22603 نسمة	ماكينة صرآف آلي لكل 14947 نسمة	فرع بنكي لكل 277.5 كيلو متر	ماكينة صرآف آلي لكل 183.5 كيلو متر
2013	3651	6283	فرع بنكي لكل 22925 نسمة	ماكينة صرآف آلي لكل 13321 نسمة	فرع بنكي لكل 274.4 كيلو متر	ماكينة صرآف آلي 159.47 كيلو متر
2014	3712	6870	فرع بنكي لكل 23114 نسمة	ماكينة صرآف آلي لكل 12489 نسمة	فرع بنكي لكل 269.9 كيلو متر	ماكينة صرآف آلي لكل 145.85 كيلو متر
2015	3766	7855	فرع بنكي لكل 23000 نسمة	ماكينة صرآف آلي لكل 11000نسمة	فرع بنكي لكل 266 كيلو متر	ماكينة صرآف آلي لكل 127.5 كيلو متر
2016	3882	9031	فرع بنكي لكل	ماكينة صرآف آلي	فرع بنكي لكل 258	ماكينة صرآف آلي

(ISSN: 2356 - 9492)

			23209 نسمة	لكل 9976 نسمة	كيلو متر	لكل 110.95 كيلو متر
2017	4009	10701	فرع بنكي لكل 22973 نسمة	ماكينة صرآف آلي لكل 8606 نسمة	فرع بنكي لكل 249.9 كيلو متر	ماكينة صرآف آلي لكل 93.6 كيلو متر
2018	4220	12200	فرع بنكي لكل 22819 نسمة	ماكينة صرآف آلي لكل 7893 نسمة	فرع بنكي لكل 237.4 كيلو متر	ماكينة صرآف آلي لكل 82 كيلو متر
2019	4365	12656	فرع بنكي لكل 22474 نسمة	ماكينة صرآف آلي لكل 7751 نسمة	فرع بنكي لكل 229.55 كيلو متر	ماكينة صرآف آلي لكل 79 كيلو متر
2020	4451	16962	فرع بنكي لكل 22421 نسمة	ماكينة صرآف آلي لكل 5883 نسمة	فرع بنكي لكل 225 كيلو متر	ماكينة صرآف آلي 59 كيلو متر
2021	4577	21459	فرع بنكي لكل 22176 نسمة	ماكينة صرآف آلي لكل 4729 نسمة	فرع بنكي لكل 218.9 كيلو متر	ماكينة صرآف آلي لكل 46.7 كيلو متر
2022	4598	21975	فرع بنكي لكل 22379 نسمة	ماكينة صرآف آلي لكل 4682 نسمة	فرع بنكي لكل 217.9 كيلومتر	ماكينة صرآف آلي لكل 45.6 كيلو متر
2023	4651	22708	فرع بنكي لكل 22575 نسمة	ماكينة صرآف آلي لكل 4623 نسمة	فرع بنكي لكل 215.4 كيلو متر	ماكينة صرآف آلي لكل 44 كيلو متر

المصدر : من إعداد الباحث بناء علي بيانات تقارير البنك المركزي و النشرات الشهرية للبنك المركزي و بيانات الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء

بالنظر إلي الجدول السابق يتبين أن إجمالي عدد الفروع البنكية في عام 2011 بلغ نحو 3573 فرع ، بما يعني وجود فرع بنكي لكل 22278 نسمة،و فرع بنكي لكل 280.4 كيلو متر، و في عام 2012 زاد عدد الفروع البنكية في جمهورية مصر العربية إلي 3610 بزيادة قدرها 37 فرعاً ، و هو ما يعني وجود فرع بنكي لكل 22603 نسمة و فرع بنكي لكل 277.5 كيلو متر ، و رغم الزيادة في عدد أفرع البنوك ، إلا أن هذه الزيادة لم تواكب الزيادة التي حدثت في عدد السكان ، إذ أن نسبة الفروع البنكية إلي عدد السكان في عام 2011 كانت أفضل من نسبتها في عام 2012 ، و في عام 2013 زادت عدد فروع البنوك إلي 3651 ،بزيادة قدرها 41 فرعاً ، و هي زيادة أكثر من التي حدثت في عام 2012 ، إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية أيضاً لمواكبة الزيادة في عدد السكان ، و بالانتقال إلي عام 2021 يتبين وجود 4577 فرع بنكي بزيادة قدرها 126 فرع بنكي ، و هو ما يعني وجود فرع بنكي لكل 22176 نسمة و هو ما يعني تحسناً في أداء في تعزيز الشمول في هذا العام ، و في عام 2023 زادت عدد الأفرع البنكية إلي 4651 فرع بزيادة قدرها 53 فرع ، و هو ما يعني وجود فرع بنكي لكل 22575 نسمة، فرع بنكي لكل 215.4 كيلو متر.

و بالنظر إلي الجدول السابق أيضاً يتبين أن إجمالي ماكينات الصرآف الآلي في جمهورية مصر العربية في عام 2011 كانت 4953 ، و هو ما يعني وجود ماكينة صرآف آلي لكل 16000 نسمة ، و ماكينة صرآف لكل 202.3 كيلو متر، و في عام 2012 زاد عد ماكينات الصرآف الآلي إلي 5459 بزيادة قدرها 506 ماكينة صرآف

آلي، و بما يعني وجود ماكينة صرآف آلي لكل 14947 نسمة، و ماكينة صرآف آلي لكل 183.5 كيلو متر، و في عام 2013 زادت عدد ماكينات الصرآف الآلي إلي 6283 بزيادة قدرها 824 ماكينة صرآف آلي و هي زيادة أكبر من التي حدثت في العام الماضي، و بما يعادل وجود ماكينة صرآف آلي لكل 13321 نسمة، ماكينة صرآف آلي 159.47 كيلو متر، و بالانتقال إلي عام 2021 زادت عدد ماكينات الصرآف الآلي إلي 21459 بزيادة قدرها 4497 ماكينة صرآف آلي عن عام 2020 ، و بما يعادل ماكينة صرآف آلي لكل 4729 نسمة ،و ماكينة صرآف آلي لكل 46.7 كيلو متر ، و في عام 2023 زادت عدد ماكينات الصرآف الآلي إلي 22708 ماكينة ، و بما يعادل ماكينة صرآف آلي لكل 4623 نسمة، ماكينة صرآف آلي لكل 44 كيلو متر.

المطلب السادس

دور الشمول المالي في الحد من البطالة

يتناول هذا المطلب دور الشمول المالي في الحد من البطالة و ذلك علي النحو التالي :

تعد البطالة أحد المشكلات الضخمة التي تعاني منها أغلب دول العالم و من بينها مصر ، و لقد سجلت البطالة معدلاً مقداره 9% في عام 2000 ثم ارتفع هذا المعدل ليسجل نحو 10% في عام 2004 ، ثم انخفض بعد ذلك هذا لمعدل ليسجل نحو 8.8 % عام 2010 ، و عاد هذا المعدل للارتفاع مرة أخري بعد ثورة 2011 ليسجل نحو 11.8 % في عام 2011 و 12.6 % في عام 2012 و 13% في عام 2013 ، ثم انخفض هذا المعدل ليسجل نحو 12% في عام 2017 ، و انخفض مرة أخري ليسجل نحو 7.3% في عام 2021 . [1]

و تمثل البطالة بين الشباب في مصر نسبة كبيرة من إجمالي النسبة الكلية للبطالة ، حيث بلغت هذه النسبة نحو 27% من إجمالي البطالة الكلية و ذلك في بداية عام 2000 و ظلت هذه النسبة حتي عام 2010 ، ثم ارتفع هذه النسبة لتسجل نحو 34.41 % في عام 2012 ، ثم انخفضت لتصل إلي 21% في عام 2019 ، ثم ارتفعت مرة أخري لتسجل نحو 23.5 % في عام 2020 . [2]

([1])نسيم حزام ، بحرية بادي ، "أثر الشمول المالي علي التضخم : دراسة لحالة الجزائر باستخدام نهج الحدود " ،مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت ، الجزائر ،المجلد 4 ، العدد 1، 2023/1/26،ص47.

([2])د.كمال الدين حسين محمد ، "الشمول المالي في مصر و دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"،مرجع سبق ذكره ،ص 59 .

(ISSN: 2356 - 9492)

و يساهم الشمول المالي في حل مشكلة البطالة و ذلك عن طريق تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ومتناهية الصغر و تقويتها ، و تؤدي المشروعات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر دوراً هاماً في الحد من مشكلة البطالة في الدول منخفضة الدخل ،و ذلك عن طريق :

1-دعم التوظيف الذاتي للشباب ، و عدم انتظارهم للوظيفة الحكومية ،لأن انتظارهم لتلك الوظائف يعني زيادة عدد العاطلين داخل الدولة .

2- تستخدم هذه المشروعات فنوناً انتاجية بسيطة تتميز بارتفاع كثافة العمل عن رأس المال ؛ و هو ما يؤدي إلي امتصاص جزء من البطالة .

3- تدعم هذه المشروعات الحد من الطلب علي الوظائف الحكومية، و هو ما يساعد الدولة في حل مشكلة البطالة دون تحمل تكاليف رأسمالية كبيرة .

4-توفر هذه المشروعات سلعاً بأسعاراً منخفضة ، و هو ما يؤدي إلي زيادة إنتاج هذه المشروعات ،و هو ما يؤدي بالتالي إلي زيادة حاجة هذه المشروعات إلي توظيف المزيد من العاملين بها ، و هو ما يساهم في الحد من مشكلة البطالة . [1]

كما يساهم الشمول في حل مشكلة البطالة بدعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر، و ذلك عن طريق قيام البنوك المركزية بالعمل علي تخفيف بعض الضوابط الرقابية ،بالنسبة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر ،و ذلك دون أي إخلال باعتبارات إدارة المخاطر.

كما يساهم الشمول المالي أيضاً في الحد من البطالة عن طريق دعم المشروعات الابتكارية ، و ذلك بتوفير التمويل اللازم لها ، و التسويق لهذه المشروعات بإقامة المعارض المحلية و الدولية لهذه المشروعات ، و يتولي القطاع المصرفي داخل الدولة مسؤلية تمويل هذه المشروعات ، سواء في ذلك البنك المركزي و البنوك التابعة للقطاع العام أو تلك التابعة للقطاع الخاص ،حيث تمثل هذه المشروعات أهمية كبيرة في توفير فرص العمل و بالتالي تساهم في الحد من البطالة ، حيث تنتج هذه المشروعات منتجات غير تقليدية ، و هو ما يؤدي إلي انتشارها محلياً و دولياً ؛ مما يجعلها تحقق أرباحاً كثيرة و هو ما يجعلها تتوسع في الإنتاج و بالتالي تحتاج إلي عدد أكبر من العمالة . [2]

([1])عبير محمود مجاهد ،"قضية البطالة في مصر و تأثرها بأحداث المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير 2011 ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ،جامعة الأزهر ،العدد الحادي عشر ، يناير 2014 ، ص 126 .

([2])د. علا مصطفي عبد المقصود أبو عجيله ، د. وائل علي أحم صبيح ،" دور الشمول المالي في الحد من البطالة في مصر " ،مرجع سبق ذكره ،ص 146 ،151.

كما يساهم الشمول المالي في الحد من البطالة و ذلك من خلال توفير التمويل اللازم لكافة الاستثمارات القومية ،و هو ما يساهم في تنشيط هذه المشروعات و زيادة إنتاجيتها ، و بالتالي مساهمة هذه الاستثمارات في خلق فرص عمل جديدة . [1]

علاوة علي ذلك فإن الشمول المالي يساهم في انتشار فرص العمل في كافة انحاء الدولة ، و عدم تركزها في منطقة معينة . [2]

جدول رقم (5)

تطور نسبة البطالة إلي قوة العمل و نسبة البطالة بين قوة العمل من الذكور و نسبة البطالة بين قوة العمل من الإناث

السنة	نسبة البطالة إلي قوة العمل	نسبة البطالة بين الذكور إلي قوة العمل من الذكور	نسبة البطالة بين الإناث إلي قوة العمل من الإناث
2011	11.8	9.3	23.8
2012	12.6	9.2	24.1
2013	13	9.2	24.1
2014	13.3	9.8	24.8
2015	12.7	9.3	24.1
2016	12.5	8.5	25.6
2017	12	8.2	24.7
2018	9.9	6.7	21.2
2019	7.5	4.2	22.4
2020	9.6	8.5	16.2
2021	7.3	5.7	15

البيانات من إعداد الباحث بناء علي تقارير البنك المركزي

المطلب السابع دور الشمول المالي في مواجهة الأزمات الطوارئ و يتناول هذا المطلب دور الشمول المالي في مواجهة الأزمات و الطوارئ و ذلك علي النحو التالي :

أدت جائحة كورونا إلي ظهور العديد من التحديات التي أثرت علي الاقتصاد المصري بالسلب و تتمثل تلك التحديات فيما يلي :

([1])د المرجع السابق ص153 .

([2])د. سمير الأمير غازي عبد الحميد ، "إطار مقترح لتقييم دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاحتوائي ": دراسة تطبيقية علي جمهورية مصر العربية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، عدد (1) ،2019 ،ص 285 ، 286

(ISSN: 2356 - 9492)

1-الضغط علي متطلبات التمويل الخارجي، و انخفاض عائدات السياحة و تحويلات العاملين بالخارج [1]

2-التأثير بالسلب علي بعض القطاعات الهامة داخل الدولة ، و ذلك مثل قطاع السياحة و الطيران.

3- ارتفاع التدفقات الخارجة من استثمارات المحافظ المالية .

4-تراجع أداء البورصة المصرية و ذلك كنتيجة لما حدث في الأسواق المالية حول العالم.

5- انخفاض احتياطي مصر من النقد الأجنبي ، و انخفاض سعر الجنيه المصري . [2]

يوفر الشمول المالي إمكانية النفاذ إلي الخدمات المالية و هذا الأمر ينتج عنه العديد من الآثار الإيجابية ،و هو ما يجعله يؤدي دوراً هاماً في وقت الأزمات و الكوارث، إذ ان الشمول المالي يتيح الخدمات المالية للجميع ؛ و هذا ينتج عنه استطاعة كافة الأفراد و المنشآت الحصول علي هذه الخدمات استخدامها ، و هو ما ييسر عليهم اتخاذ القرارت الاستهلاكية و الاستثمارية طويلة الأجل ، و كيفية التعامل مع أية مخاطر مالية أو ظروف طارئة تواجهم . [3]

و يساعد الشمول المالي علي تحقيق معدلات مستقرة من الاستهلاك و الاستثمار ، و هو ما يساعد في تحسين معدلات النمو في وقت الأزمات . [4]

كما ظهر دور الشمول المالي في وقت الأزمات في وقت الأزمة المالية العالمية ، فالبلاد التي كانت لديها شمول مالي بمستويات عالية وقت حدوث الأزمة استطاعت أن تتعامل مع هذه الازمة بشكل أفضل من الدول التي كانت لديها شمول مالي بمستويات ضعيفة ؛ و ذلك لما لدي أنظمتها المالية من تنوع محافظ القروض و اتساع قاعدة المودعين لديها ؛ و هو مايجعلها تتمتع بمرونة أكبر في التعامل مع الأزمات و الطوارئ . [5]

([1])سالي محمد فريد ،"تداعيات كورونا و أثرها علي العوائد المصرية من النقد " ،معهد التخطيط القومي،2020 ،ص 14.

([2])د. وردة قريني ، د.سعيدة بو رديمة ،"دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في ظل أزمة فيروس كورونا :مصر نموذجاً " ، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت ،الجزائر،المجلد 4، العدد 1، (خاص) ، يناير 2023 ، ص457،456 .

[3]-Patric Honohan,"financial development ,growth and poverty: how close are the links? World Bank Group Working Paper ,WPS3203,2003 ,at http ://www.findevgateway.org/sites/default/files/mfg-en –paper-financial development growth and poverty: how close are the links-2004 .pdf

[4]-Cyn-Young park and Rogelio Mercado,"financial inclusion poverty and income inequality in developing Asia,ADB Economics Working Paper series 426, 2015..

[5]-Peter Morgan, and Victor Pontin,"financial stability and financial inclusion "ADBI working paper series ,no 488 ,2014 .

Rui han and Martin Melecky "financial inclusion for stability :Acess to bank deposits and the deposit growth during the global the financial crisis "MPRA paper no 48338 March 2013.

Arson Mehrota and lames Ytmen ,"financial inclusion-issues for central bank " BIS Quarterly Review , March 2015.

و نظراً لآثار كورونا السبية علي الاقتصاد ، فقد اتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات من أجل دعم الشمول المالي من اجل توسيع الفئات التي يمكن أن يصل إليها الشمول المالي و تستطيع أن تستفيد منه ، و ذلك لما يمثله الشمول المالي من أهمية بالغة في وقت الأزمات ، و من هذه الإجراءات ما يلي :

1- إصدار تعليمات للمؤسسات المصرفية بتسير الحصول علي خدمات هذه المؤسسات ، بحيث تقوم هذه المؤسسات بتقديم الائتمان اللازم لتمويل عمليات استيراد السلع الأساسية و الاستراتيجية ، و تمويل الائتمان اللازم لتمويل صرف الرواتب ، مع متابعة الشركات والمنشآت المتأثرة بهذه الجائحة ، و تأجيل سداد القروض المستحقة علي الشركات الصغيرة و متناهية الصغر و المتوسطة لمدة ستة أشهر ، و عدم فرض غرامات تأخيرية علي هذه الشركات . [1]

2- إصدار تعليمات للمؤسسات المصرفية بتوجيه مركز خدمة العملاء لديها بالرد علي استفسارات العملاء ، و تغذية مراكز الصراف الآلي لديها ، و العمل علي استبدال المسحوبات النقدية لديها بتحويلات أو شيكات مصرفية ، و الاعفاء من المصروفات البنكية المترتبة علي هذا الأمر ، و الغاء الرسوم المفروضة علي السحب من ماكينات الصرآف الآلي . [2]

3- إطلاق مبادرة تنطوي علي تنازل البنوك عن القضايا المرفوعة ضد المدينين من الأشخاص الطبيعين الغير منتظمين في السداد، و الذين يقل دينهم عن مليون جنيه مصري ، و ذلك بشرط اتفاق العميل مع البنك علي شروط السداد . [3]

4- رفع الحدود القصوي للدفع باستخدام الهاتف المحمول ، و إصدار المحافظ الإلكترونية مجاناً لمدة ستة أشهر . [4]

5- إعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري من كافة العمولات و المصروفات المرتبطة بها لمدة ثلاثة أشهر . [1]

([1])البنك المركزي المصري ،"كتاب دوري بتاريخ 15 مارس 2022 بشأن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا "، 15 مارس 2022.

([2])المرجع السابق .

([3])البنك المركزي المصري، " كتاب دوري بتاريخ 16 مارس 2020 بشأن مبادرة العملاء الغير منتظمين من الأفراد الطبيعين "

([4])البنك المركزي المصري، " كتاب دوري بتاريخ 20 مارس 2020 الحاقاً للتعليمات بشأن التدابير الاحترازية لمواجهة آثار فيروس كورونا "

(ISSN: 2356 - 9492)

6- خفض أسعار العائد لدي البنك المركزي المصري بواقع 400 نقطة أساس علي مراحل آخرها نوفمبر 2020 ، كإجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته . [2]

7- تخصيص بند إنفاق أساسي و فوري؛ لزيادة الإنفاق علي الصحة و جهود احتواء الفيروس . [3]

8- توجيه البنوك بزيادة القروض للقطاع الخاص و الجهات ذات الضرر الأكبر . [4]

المطلب الثامن

دور الشمول المالي الرقمي في دعم التنمية المستدامة

يتناول هذا المطلب دور الشمول المالي في دعم التنمية المستدامة و ذلك علي النحو التالي :

نظراً للدور الذي تؤديه الثروة الرقمية في دعم التنمية المستدامة ، قام الأمين العام للأمم المتحدة بتكوين مجموعة عمل مختصة بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة ؛و ذلك من أجل استخدام أهداف التمويل الرقمي في دعم التنمية المستدامة ، و تم تكليف هذه المجموعة بتحديد الوسائل المطلوبة لإعادة تنظيم التمويل من خلال الرقمنة ، و اقتراح افضل الطرق لدعم تمويل أهداف التنمية المستدامة[5] ، و تساعد الخدمات المالية الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال : [6]

1-القضاء علي الفقر ، و ذلك عن طريق توفير هذه الخدمات للأسر ذات الدخل المنخفض بتكلفة منخفضة تساعدهم علي زيادة فرصهم الاقتصادية .

2- القضاء علي الجوع :تساعد هذه الخدمات المزارعين إلي حد كبير و ذلك بالأخص في عملية التمويل اللازم من أجل زيادة الإنتاج و المحصول ، و ذلك بتكلفة بأقل ، و هو ما يساعد بصورة كبيرة في زيادة إجمالي الإنتاجية الزراعية .

3- رفع مستوي الرعاية الصحية :تدعم الخدمات المالية الرقمية تحسين مستوي الخدمات الصحية و ذلك في الاماكن الريفية و النائية .

([1])البنك المركزي المصري، " كتاب دوري بتاريخ 22 مارس 2020 بشأن إعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري من كافة العمولات و المصروفات ".

([2])د. وردة قريني ، د.سعيدة بو رديمة ،"دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في ظل أزمة فيروس كورونا :مصر نموذجاً " ، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت ،الجزائر،المجلد 4، العدد 1، (خاص) ، يناير 2023 ، ص467.

([3])عبلة عبد اللطيف ،"تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد -19 علي الاقتصاد المصري، الجزء الأول ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، أبريل 2020 ،ص 13.

([4])سالي محمد فريد ،"تداعيات كورونا و أثرها علي العوائد المصرية من النقد " ،معهد التخطيط القومي،2020 ،ص 20.

([5])عزيزة نوارة ، "الشمول المالي المترتب علي الاستثمار في التكنولوجيا المالية و تأثيره علي التنمية المستدامة للدول " ،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ،المجلد 6، العدد 2، 2021/12/31 ،جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، ص 418.

([6])اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية – آفاق عالمية و توجهات إقليمية ، بيروت 2019، ص 47-49 .

4-تحسين مستوي التعليم : تدعم الخدمات المالية الرقمية في رفع مستوي التعليم ، وذ لك من خلال توفير الوسائل اللازمة للأسر الفقيرة للتحكم في نفقات التعليم ، كما تساعد المدارس أيضاً في تحسين إدارتها المالية ، و هو ما يساعد في توفير التمويل اللازم لتحسين أحوال العاملين في قطاع التعليم ، و توفير التمويل اللازم للبنيه الأساسية للتعليم ؛ و هو ما يؤدي إلي تحسين نتائج التعليم .

5-توفير الطاقة النظيفة بأسعار منخفضة : تساعد الخدمات المالية الرقمية في تقليل التكاليف التشغيلية ؛ و هو ما يساهم في زيادة فرص الوصول إلي الطاقة و بالتالي زيادة الاستثمار في هذا القطاع .

6-نمو الاقتصاد : تساعد هذه الخدمات المشروعات الصغيرة و المتوسطة في توفير النفقات ؛ و بالتالي زيادة فرض التمويل و هو ما يساعدها علي زيادة إنتاجها و هو ما يدعم نمو الاقتصاد .

المطلب التاسع

أثر تطبيق الشمول المالي علي منظومة الدعم

يتناول هذا المطلب أثر تطبيق الشمول المالي علي منظومة الدعم و ذلك علي النحو التالي :

يعتبر تقليص العبء المالي لنظام الدعم و العمل علي تطويره أحد أهم آليات الحكومة في تحسين و ضبط أوضاع المالية العامة ، و ذلك نظراً للحجم الهائل من التكاليف، التي تتحمله الدولة بسبب الدعم ،و الذي يزداد نظراً للزيادة السكانية الكبيرة ،و هو ما يتسبب في زيادة معدل الاستهلاك ،و هما ينتج عنه إهدار للموارد العامة ،و التي كان من الممكن أن تستغل بطريقة أفضل من ذلك . [1]

و لا شك أن الشمول المالي بتوفيره قاعدة بيانات عن قيمة الدعم والمستفدين منه ، يعد أحد الركائز الهامة لإصلح منظومة الدعم و التغلب علي المعوقات و مواجهة التحديات التي تحول دون إصلاح منظومة الدعم ، فالشمول المالي يساهم في حصر كافة بنود الدعم ، و تحديد قيمة كل بند ، و حصر المستفدين من هذا الدعم ، و تحديد مستوي دخول الفئات المستفيدة من الدعم ، و ذلك بناء علي الحسابات البنكية المملوكة لهذه الفئات ، مع

([1])كريمان حمدي حسين طاحون ،" أولويات الإنفاق العام و أثر ذلك علي التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية في الفترة من 1990-2005" ،رسالة ماجستير ، كلية التجار ، جامعة طنطا ، 2011 ،ص 51

(ISSN: 2356 - 9492)

إصدار كروت ذكية خاصة لهذه الفئات ، و هو ما بدأته الحكومة المصرية من خلال دعم المنتجات البترولية، و مراجعة بيانات المستفدين من هذه البطاقات . [1]

و لقد بدأ التوسع في تقديم الدعم في الدولة المصرية في أول الستينات ، و ذلك تماشياً مع ازدياد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ، ثم ازداد هذا التوسع في السبعينات ليتضمن تقديم سلع إضافية علاوة علي السلع الأساسية ،و هو ما نتج عنه وصول الدعم إلي أرقام كبيرة جداً ، و هو ما دفع الدولة إلي اتخاذ إجراءات بهدف ترشيد الدعم في عام 1977 ، و التي أدت إلي مظاهرات و أحداث شغب في البلاد، مما جعل الدولة تتراجع عن قرارتها ،بل أنها أضافت للدعم 20 سلعة جديدة ، و بات الدعم يغطي نحو 90% من السكان . [2]

نظراً للزيادة الهائلة في حجم الدعم ، و التي تعيق سد عجز الموازنة العامة ، قامت الحكومة المصرية بإطلاق حملة لترشيد استخدام الطاقة من اجل الحفاظ عليها ، و أعلنت عن استيراد كميات من الغاز و ذلك من اجل سد الفجوة في المخزون المحلي ، و لكن الحل الأمثل لذلك هو خفض الإنفاق علي الدعم ، وذلك حتي تستطيع الحكومة تحقيق خطة الإصلاح الاقتصادي التي بدأت في موازنة 2015/2014 .

و مع بدء تطبيق الشمول المالي علي منظومة الدعم ، بدأت الدولة في تطبيق نظام الكروت الذكية في توزيع السولار و البنزين ، و ذلك من أجل منع التهريب، و وضع قاعدة بيانات عن الاستهلاك و التوزيع دون وضع حدود للكميات أو الأسعار في البداية ، و ذلك لكي يضمن هذا النظام وصول الدعم إلي مستحقيه ، و أن تكون الكميات المستخدمة قاصرة علي الاستخدامات الفعلية للمواطنين ، حيث انخفض قيمة الدعم في الموازنة العامة للدولة في عام 2013/2012 من 120 مليار جنيه إلي 99.59 مليار في موازنة 2014/2013 ، و بالتالي تطبيق منظومة الكروت الذكية ساعد في تقليل الدعم الموجه للمنتجات البترولية، و القضاء علي ظاهرة السوق السوداء، و تهريب المنتجات البترولية المدعومة إلي أفراد و جهات غير معلومة و غير مستهدفة من برامج الدعم المقدمة من الحكومة . [3]

---

(1) Mohan Rakesh ,Economic Growth Financial Deepning and financial inclusion , reserve bank of India ,Bulletin , India 2006

(2) فوزي حليم رزق ،" سياسات الإصلاح الاقتصادي للدعم الغذائي في مصر ، مصر المعاصرة ،العدد 449-450، السنة التاسعة و الثمانون ،يناير /ابريل ،1998 ، ص 23 .

(3) عبد الله شحاته ، " الشفافية في الموازنة العامة " ، تقرير عن ندوة مجتمع اكثر شفافية ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية : الاهرام بالتعاون مع المعهد الدنماركي المصري للحوار ، القاهرة ، 19-20 ديسمبر 2006.

و لقد برز دور الشمول المالي في إصلاح منظومة الدعم ، من خلال وضع منظومة البطاقة الذكية لتوزيع السلع التموينية ، و ذلك من أجل ضمان وصول الدعم لمستحقيه ، و ذلك عن طريق تفعيل نظام النقاط الالكترونية ، ثم بعد ذلك تم إدخال منظومة دعم الخبز لاحقاً علي البطاقة التموينية الذكية ، و ذلك من أجل تحقيق نفس الهدف ، و هو ما أدي إلي تحقيق توفير كبير في حجم الاستهلاك ، ثم بعد ذلك تم تفعيل منظومة الكارت الذكي لتوزيع المنتجات البترولية بين قائدي السيارات و جهات التوزيع.[1]

([1])تقرير مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء حول الدعم ، 2011 ،ص4 .

(ISSN: 2356 - 9492)

جدول رقم (6)

تطور حجم الدعم خلال سنوات 2011-2021

السنة	الدعم بالمليار جنيه
2011	111.022
2012	134.9
2013	170.8
2014	187.7
2015	150.2
2016	138.7
2017	202.6
2018	243.5
2019	203.7
2020	132.7
2021	121.5

يتضح من الجدول السابق أن حجم الدعم بلغ نحو 111 مليار جنيه في عام 2011 ، ثم تزايد و بلغ نحو 134.9 في عام 2012 ، و ظل يتزايد حتي بلغ نحو 187.7 مليار جنيه في عام 2014 ، ثم تناقص و بلغ نحو 150.2 في عام 2015 ، ثم تناقص مرة أخري و بلغ نحو 138.7 مليار جنيه في عام 2016 ، ثم زاد مرة أخري وبلغ نحو 202.6 مليار جنيه في عام 2017 ، ثم زاد مرة أخري و بلغ نحو 243.5 في عام 2018 ، و ظل بعد ذلك يتناقص حتي بلغ 121.5 مليار جنيه في عام 2021 .

المطلب العاشر

دور الشمول المالي في تعبئة المدخرات

يتناول هذا المطلب دور الشمول المالي في تعبئة المدخرات و ذلك علي النحو التالي :

يساهم الشمول المالي بشكل كبير في جذب المدخرات ، و ذلك عن طريق توفير قنوات أبسط و أكثر تنوعاً تسطيع استيعاب مدخرات جميع الفئات في المجتمع ، حيث يساعد الشمول المالي في دمج المدخرات الخاصة بالفئات العاملة في القطاع غير الرسمي إلي القطاع المالي الرسمي ،و هو ما ينتج عنه زيادة حجم السيولة ، كما يؤدي ذلك أيضاً إلي توجيه المدخرات إلي الاستثمارات ، و هو ما يؤثر بالإيجاب علي الاقتصاد القومي و يعزز

خلق فرص عمل جديدة و زيادة الدخول و تحقيق النمو الاقتصادي ، و خلافاً لذلك فإن الاستبعاد المالي يترتب عليه حرمان اقتصاد الدولة من قدر كبير من المدخرات و بالتالي عدم التمكن من توجيه هذه المدخرات إلي الاستثمارات المختلفة ،و عدم مقدرة قطاع كبير من المواطنين من الوصول إلي الخدمات المالية و الحصول عليها . (1)

كما أن الشمول المالي يؤدي دوراً بارزاً في دعم القطاع المصرفي و زيادة مقدرته علي جذب المدخرات ، و هو ما يساهم في زيادة القدرة علي تقديم كافة الخدمات التمويلية لكافة فئات المجتمع ، و بالتالي تزداد قدرة القطاع المصرفي علي توفير احتياجات الأفراد الاستهلاكية و الاستثمارية ،و هو ما ينتج عنه انخفاض مستويات الفقر و البطالة . (2)

و الجدير بالذكر أن الجهاز المصرفي يؤدي دوراً بارزاً في جذب المدخرات المحلية من ناحية وضخ التمويل اللازم للمشروعات التي تساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل. و قد انتهت الاحصائيات إلي عدم قدرة النظام المالي علي توفير الخدمات المصرفية في الأماكن النائية و الريفية ، فعلى الرغم زيادة عدد فروع البنوك و التي وصلت في نهاية يونيو 2019 إلى 2995 فرع (منها 1130 فرعاً لبنوك القطاع العام و1617 فرعاً لبنوك القطاع الخاص) يضاف إليها فروع البنك الزراعي لتصل إلى 4424 فرع، إلا أنها مازالت لا تتناسب مع عدد السكان من جهة، إذ وصلت الكثافة المصرفية إلى 33.3 لكل ألف مواطن بدون البنك الزراعي ونحو 22.6 لكل ألف مواطن بإضافة البنك الزراعي، و قد بات ضرورياً قيام الجهاز المصرفي بدوره في تعبئة المدخرات، وتطويره بحيث يساهم بشكل أكبر في تعبئة المدخرات، و علي الاخص الريف المصري، وتوظيفها التوظيف الأمثل، وتشجيع التعاملات المصرفية وزيادة رقعة الجهاز المالي والمصرفي المنظم في الاقتصاد القومي مما يساهم في النهاية إلى الحد من التعاملات النقدية غير المنظمة. (3)

جدول رقم (7)

تطور إجمالي عدد الفروع البنكية و إجمالي الأوعية الادخارية

(1)د. كمال الدين حسين محمد حسين ، "الشمول المالي في مصر و دوره في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030"،مرجع سبق ذكره ، ص 224.

(2)د. محمد محروس سعدوني ،"الشمول المالي و أثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة "دراسة تحليلية لواقع الدول العربية،مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، مايو 2021 ،ص9.

(3) عبد الفتاح الجبالي ، "مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية " ،2022/6/7

(ISSN: 2356 - 9492)

السنة	إجمالي عدد الفروع البنكية	إجمالي الأوعية الادخارية بالمليار جنيه
2011	3573	0.95
2012	3610	1.02
2013	3651	1.2
2014	3712	1.4
2015	3766	1.5
2016	3882	1.8
2017	4009	2.6
2018	4220	3.1
2019	4365	3.6
2020	4451	4.2
2021	4577	4.7

البيانات من إعداد الباحث بناء علي تقارير البنك المركزي و النشرات الشهرية

المطلب الحادي عشر

دور الشمول المالي في تعزيز دور المرأة

يعد تحقيق المساواة بين الجنسين أحد أهداف الشمول المالي ، حيث يدعم الشمول المالي وصول النساء إلي الخدمات المالية ، و ذلك عن طريق دعم الملاءة المالية لديهن ،إذ ان تحقيق المساواة بين الجنسين يحقق نتائج إيجابية ، تؤدي إلي ارتفاع معدلات الاستثمار و الادخار ، و توفير فرص العمل ، و الحد من البطالة ، إذ أن قطاع كبير من النساء يمتلك بعض المشروعات ، و التي تدار من المنزل ، و تواجه هذه المشروعات بعض التحديات ، يعد أبرزها هو تمويل هذه المشروعات . [1]

(1) Swamy ,v, financial inclusion,glenderdimintion and economic impact on poor householdes .world development ,(2014), 56, 1-15

دور الشمول المالي
في تعزيز التنمية الاقتصادية

د. هيثم عيسي عليوه زهران

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

و يعتبر الشمول المالي أحد أهم الأولويات لدول العالم لتحقيق التنمية الاقتصادية، و تشير الدراسات إلي أن مشاركة المرأة في النظام المالي ،سيؤدي إلي الحد من التفاوت بين الجنسين ، و تحقيق معدلات كبيرة من الرفاهية و النمو الاقتصادي . [1]

و تؤكد كلاً من بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017 ، و بيانات التحالف المصري العالمي للمرأة ،وجود هذه الفجوة ، إذ أن الرجال يمتلكون 72 % من الحسابات المصرفية ، كما أن الرجال يشكلون نحو 65% من العملاء علي مستوي العالم، و يمتلكون نحو 75% من الودائع و 805 من القروض ،و تشير مؤسسة التمويل الدولية إلي أن 80% من النساء أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، لا توجد لديهم مصادر التمويل اللازمة لتمويل مشروعاتهم بشكل دائم . [2]

و لقد قامت الدولة المصرية في عام 2017 بإطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 ، و ذلك في ضوء منظومة الشمول المالي ، علاوة علي ذلك فقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس القومي للمرأة و المركز المصري للدراسات الاقتصادية حول تعزيز الشمول المالي من اجل زيادة تعبئة المدخرات ،و دعم وصول النساء للخدمات المالية و بالأخص المصرفية منها . [3]

فالشمول المالي يعتبر أحد أهم الأدوات التي تساهم في المساواة بين الجنسين ، وتدعم في ذات الوقت تعزيز النمو الاقتصادي و الحد من التفاوت بين الدخول ، ولكن تحقيق التقدم أمر في غاية الصعوبة، إذا لم يتم دراسة الظروف التي تواجه المرأة، والعوامل رئيسية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين في استخدام التمويل الرقمي. وهي[4]:-

1- افتقار النساء غالبا إلى الوسائل الأساسية للحصول على الخدمات الرقمية – مثل الهواتف المحمولة وشبكة الإنترنت

2- مواجهة بعض المشكلات التي تعيق تحقيق الشمول المالي ، و ذلك كمحو الأمية المالية للمرأة.

([1])أحمد نوري حسن ، "دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق "، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الأول لعام 2018 ، جامعة بغداد ، 2018 ، ص8.

([2]) د.أشرف إبراهيم عطية ، "تعزيز الشمول المالي و الكتنولوجيا المالية بين الفرص و التحديات : عرض لتجربة الشمول المالي في مصر"، مرجع سبق ذكره ،ص391.

([3])المجلس القومي للمرأة ، الموقع الرسمي .

([4]) صندوق النقد الدولي ،مجلة التمويل و التنمية ، ديسمبر 2022 .

(ISSN: 2356 - 9492)

3-انخفاض المعرفة الرقمية والتكنولوجية لدى النساء ، والتي تتعلق بنسبة معرفة النساء في المجالات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

جدول رقم (8)

تطور الشمول المالي بالنسبة للمرأة خلال الفترة من 2016-2023

السنة	عدد المواطنين من النساء المستفيدات بالشمول المالي بالمليون	نسبة النساء المشمولات مالياً
2016	6.9	19.1
2017	7.1	24.3
2018	8.5	28.2
2019	13.4	44.4
2020	14.3	46.4
2021	16	50.2
2022	18.3	57.6
2023	20.3	62.7

البيانات من إعداد الباحث بناء علي تقارير البنك المركزي

المطلب الثاني عشر

الجهود المبذولة في مصر لتعزيز الشمول المالي

يتناول هذا المطلب الجهود المبذولة في مصر لتعزيز الشمول المالي و ذلك علي النحو التالي :

تسعي الدولة المصرية من أجل دخول كافة الفئات في الدولة تحت مظلة الشمول المالي ، فقامت الدولة بانشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر، و ذلك بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 947 لسنة 2017 ،و المعدل بالقرار رقم 2370 لسنة 2018 ، كما تضمنت الخطة متوسطة المدي للتنمية المستدامة (2019–2022) ، هذا القطاع الهام ، عن طريق المبادرات الداعمة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر ، عن طريق توجيه الدعم لهذه المشروعات مالياً و فنياً .[1]

يعد دعم الدولة المصرية لدور المرأة في المجتمع أحد مظاهر الشمول المالي ، و يتجلي ذلك في المبادرة التي أطلقتها الدولة المصرية في عام 2017 للاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 في إطار منظومة الشمول المالي ، و علاوة علي ذلك فقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين المركز المصري للدراسات الاقتصادية و المجلس القومي للمرأة حول تعزيز الشمول المالي لرفع معدلات الادخار ، و تشجيع النساء علي ريادة الأعمال ، من خلال تعزيز وصولهن إلي الخدمات المالية ، و بخاصة المصرفية منها ، كما استهدفت زيادة الوعي المالي، عن طريق نشر المعرفة المالية بين طالبات المدارس و الجامعات.[2]

كما أنشأ البنك المركزي المصري الإدارة المركزية للشمول المالي في نوفمبر 2016 لقيادة و رصد عمليات الشمول المالي ، و تم صياغة سياسات إصلاحية تهدف إلي النهوض بالشمول المالي . [3]

و قد أدي ذلك إلي وجود ارتفاع في مؤشرات الشمول المالي ، و التي رصدتها قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الصادرة عن البنك الدولي عام 2017 ، و التي أظهرت أن نسبة البالغين الذين لديهم حسابات بنكية

([1])دأحمد فاروق الزيني ، "واقع الشمول المالي و دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية لمصر و آفاق التطوير "،المجلة القانونية ، المجلد 15 ، العدد 7 ، فبراير 2023 ،ص 1702.

([2]) المجلس القومي للمرأة ، الموقع الرسمي متاح علي http ://new.gov.eg/strategy-2030.

([3]) البنك المركزي المصري ، الصفحة الرسمية للبنك ،2016 ، متاح علي https:// www.cbe.org.

(ISSN: 2356 - 9492)

في مصر ارتفعت إلي 33% في عام 2017 ، و التي كانت تبلغ 14% في عام 2014 ، و 10 % في عام 2011.[1]

كما قامت الدولة المصرية بتنظيم العديد من المؤتمرات ؛من أجل دعم التحول نحو الشمول المالي ، بهدف زيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية و التثقيف المالي لكافة فئات المجتمع ،و من هذه المؤتمرات مؤتمر شرم الشيخ 2017 ، و قد شارك في هذا المؤتمر أكثر من 94 دولة ، 119 مؤسسة عالمية ، و ذلك من أجل عرض المبادرات و الجهود التي قامت بها الدول الأعضاء . [2]

كما قامت الدولة بتنظيم مؤتمر التكنولوجيا المالية شمال أفريقيا 2018 ، حيث استضافت مصر هذا المؤتمر ، و لقد اشتمل هذا المؤتمر في محاوره الرئيسيه ، التكنولوجيا المالية و انظمة المدفوعات و التجارة الالكترونية . [3]

علاوة علي ذلك فقد اتفق مجلس محافظي البنك المركزي و مؤسسات النقد في مصر و الدول العربية علي تفعيل اليوم العربي للشمول المالي ، و ذلك بتخصيص يوم 27 أبريل من كل عام يوم عربياً للشمول المالي ، و مدة فعاليته لمدة أسبوع . [4]

كما عملت الحكومة علي التوجه نحو الاقتصاد غير النقدي ، و ذلك عن طريق دفع المرتبات الشهرية لموظفي الحكومة من خلال بطاقات تصدرها البنوك المصرية ، و هو ما يدعم التحول إلي الاقتصاد غير النقدي و يعزز الشمول المالي ،إذ أن الموظفين الصادر لهم بطاقات الائتمان وفقاً لهذا النظام يحق لهم الانتفاع من الخدمات المقدمة من البنوك المصدرة للبطاقات ، و لما كان عدد الموظفين في مصر يقارب 7 مليون موظف ، فإن هذا يعني وجود زيادة كبيرة في أعداد الأشخاص الذين يمتلكون حسابات بنكية ، و هو ما يعزز و يدعم الشمول المالي داخل الدولة .

علاوة علي ذلك فقد قامت وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات في عام 2013 باطلاق مشروع فلوس ، و الذي يهدف لدفع و تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول ، كما تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بالقرار الجمهوري رقم 89 لسنة 2017 برئاسة رئيس الجمهورية ، و يهدف هذا المجلس إلي خفض استخدام المدفوعات

([1]) قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي "Global Findex"،البنك الدولي ،متاح علي : https://theodcs.world bank.org.

([2]) الهيئة العامة للاستعلامات : " الشمول المالي نحو التحول للاقتصاد الرقمي" ، دراسات و بحوث ، 17 أبريل 2018 .

([3]) دأحمد فاروق الزيني ، "واقع الشمول المالي و دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية لمصر و آفاق التطوير "،المجلة القانونية، مرجع سبق ذكره ، ص 1711 ..

([4]) البنك المركزي المصري ، بيان صحفي ، اليوم العربي للشمول المالي "، الصفحة الرسمية للبنك علي شبكة الإنترنت .

النقدية خارج القطاع المصرفي ، و دعم و تحفيز استخدام الوسائل الالكترونية في الدفع بدلاً منه ، و ذلك بهدف ضم أكبر عدد من المواطنين إلي النظام المصرفي. [1]

كما قام البنك المركزي في مايو 2017 باطلاق مبادرة حساب لكل مواطن ، و تشتمل هذه المبادرة علي قيام البنوك بفتح الحسابات دون مصروفات خلال أسبوع " اليوم العربي للشمول المالي " ، من أجل تحفيز المواطنين علي الانضمام إلي الاقتصاد الرسمي و فتح حسابات مصرفية ، و رفع درجة الوعي لدي قاطني الأماكن الريفية بأهمية هذة المبادرة . [2]

كما قام البنك المركزي باطلاق مبادرة التمويل العقاري في فبراير 2014 ، و تم بموجبها تخصيص 10 مليارات جنيه لمدة 20 عاماً من خلال اقراض الفئات محدودة و متوسطي الدخل بسعر عائد متناقص ، و السماح بالسداد علي فترات زمنية تصل إلي ثلاثين عاماً ؛ و ذلك من أجل الحصول علي المسكن الملائم من أجل رفع مستوي جودة المعيشة ، علاوة علي ذلك فقد تم إطلاق مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في عام 2016 ، و تم تخصيص 200 مليار جنيه بفائدة 5% متناقصة ، و قد بلغ حجم التمويل في نهاية عام 2017 حوالي 55 مليار جنيه. [3]

كما انضم البنك المركزي المصري للتحالف الدولي للشمول المالي منذ عام 2013 ، و تتيح عضوية هذا التحالف تبادل الخبرات العلمية مع البنوك المركزية للدول الأعضاء التي يزيد عددها عن 90 دولة ، و تسلم البنك المركزي المصري رئاسة مجلس إدارة التحالف في سبتمبر 2019 ، كما استضافت مصر المنتدي العالمي الذي ينظمه التحالف في عام 2018 . [4]

كما قام البنك المركزي المصري بإطلاق " نموذج المحاكة المصرفي " في عام 2013 و ذلك بالتعاون مع المعهد المصرفي، و الذي يستهدف زيادة معدلات الوعي المالي من خلال الوصول إلي شباب الجامعات ؛ حيث

([1]) صورية شنبي ، بلخضر السعيد ،أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) ، مرجع سبق ذكره ،ص 104 - 129.

([2]) دأحمد فاروق الزيني ، "واقع الشمول المالي و دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية لمصر و آفاق التطوير "،المجلة القانونية، مرجع سبق ذكره ، ص 1715.

([3]) د.محمد عبد الله سيد أحمد شعلان ، " دور الإطار المؤسسي في تعزيز تجربة الشمول المالي في مصر " دراسة قياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 ، 91.

([4]) هبة راوي محمود عبد الحليم ، دور الشمول المالي في إتاحة الخدمات المالية للمشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة في مصر " ، مرجع سبق ذكره ، ص 160.

(ISSN: 2356 - 9492)

تواجد النموذج في 12 جامعة برعاية عدد من البنوك ، و قام بعقد ندوات تثقفية و الترويج للمنتجات المالية المختلفة من خلال ممثلي البنوك ؛و من ثم سمح للطلاب بعقد زيارات لمقرات البنوك للتعرف علي أنشطة إدرات البنك المختلفة ؛ و هو ما نتج عنه استفادة نحو 16 ألف طالب حتي عام 2020 . [1]

و لقد أعلنت مصر تبنيها لإعلان مايا الصادر في عام 2011، و الذي يعد وسيلة لتعزيز الشمول المالي و ذلك من أجل تحقيق أهدافة التنمية المستدامة ، و في ضوء ذلك الإعلان تلتزم مصر بوضع مجموعة من المؤشرات بخصوص مقدرة المرأة في حصولها علي الخدمات المالية ، و تحديد خط أساس للفجوة بين الجنسين بنهاية عام 2018 ، و العمل علي تقليل الفجوة بين الجنسين في مصر بمقدار النصف بحلول عام 2021 . [2]

كما قام البنك المركزي المصري و المجلس القومي للمرأة بتوقيع " بروتوكول الشمول المالي للمرأة " في سبتمبر 2017، و الذي يتضمن مبادرة تهدف إلي دعم إصدار تشريعات تعزز فتح حسابات بنكية لصغار المدخرين و مجموعات الادخار من السيدات ،علاوة علي وضع برامج تهدف إلي تعريف المرأة بالخدمات المصرفية؛ و كيفية استخدامها و التشجيع علي فتح حسابات بنكية . [3]

و لقد أطلقت العديد من البنوك في مصر عدة برامج، تهدف إلي تقديم الخدمات المالية للمرأة؛ و هو ما يعزز الشمول المالي ، حيث قام بنك الإسكندرية بتوقيع بروتوكول مع المجلس القومي للمرأة؛ يقوم من خلاله البنك بتقديم مجموعة من الخدمات المالية و غير المالية بشروط ميسرة معدة خصيصاً وفقاً لاحتياجات المرأة ، خاصة في مجال المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر لتعزيز قدراتها الإنتاجية و التنافسية . [4]

و في إطار دعم البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي ، تم إطلاق مبادرة في 11 يناير 2016 من أجل منح الشركات و المنشآت الصغيرة و المتناهية الصغر بسعر عائد منخفض 5%؛ مع زيادة محفظة القروض و التسهيلات الائتمانية المقدمة لهذه الفئات، لتصل إلي نسبة لا تقل عن 20% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لكل بنك خلال أربع سنوات من تاريخ صدور التعليمات بحيث تنتهي هذه المدة في عام2020 [5]

و يستعد البنك المركزي المصري بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية لإصدار قانون تنظيم أنشطة التمويل البديل ، و أنشطة التكنولوجيا المالية ذات الصلة بالخدمات المصرفية ،و ذلك في ظل حاجة الأفراد و

---

(1) البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي للعام 2020 .
(2) البنك الدولي ، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة ، مايو 2018 ، ص 15 .
(3) هبة راوي محمود عبد الحليم ، دور الشمول المالي في إتاحة الخدمات المالية للمشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة في مصر " ، مرجع سبق ذكره ، ص 174 .
(4) المرجع السابق، ص 176 .
(5) البنك المركزي المصري ، كتاب دوري بتاريخ 11 يناير 2016 بشأن تشجيع البنوك علي منح القروض و التسهيلا الائتمانية للشركات و المنشآت الصغيرة و المتوسطة ، 2016 ، ص 1-3 .

الشركات الصغيرة و المتوسطة إلي الوصول إلي تمويل سريع ،بما في ذلك الإقراض المباشر بين الأفراد ، و التمويل الجماعي ، و جمعيات الادخار و الائتمان الدورية المرقمنة ، و قد قام البنك المركزي المصري بتشجيع اطلاق صندوق في مارس 2022، و الذي يهدف إلي تحويل مصر إلي اقتصاد رقمي و شامل مالياً ، و من المستهدف أن يكون أحد أكبر الصناديق التي تركز علي التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط و أفريقيا . [1]

جدول رقم(9)

تطور الشمول المالي في مصر خلال الفترة من 2016-2023

السنة	**عدد المواطنين المستفيدين بالشمول المالي (16 سنة فأكثر) بالمليون**	نسبة المواطنين المشمولين مالياً
2016	17.1	%27.4
2017	20.5	%33.8
2018	23.7	%38.5
2019	31.3	%50.1
2020	33.4	%52.7
2021	36.8	56.2
2022	42.3	%64.8
2023	46.9	%70.7

البيانات من إعداد الباحث بناء علي تقارير البنك المركزي

(1) البنك المركزي المصري ،تقرير الاستقرار المالي 2022

(ISSN: 2356 - 9492)

النتائج :-

1-توجد علاقة طردية بين الشمول المالي و درجة مكافحة الفساد ، إذ أنه كلما زادت قدرات الدولة في السيطرة علي الفساد ، أدي ذلك إلي تحسين أداء القطاع المالي ، و ارتفاع ثقة المتعاملين من المودعين أو المقترضين ، و هو ما ينتج عنه اتساع الشمول المالي داخل الدولة .

2- إن مفهوم الشمول المالي لم يعد يقتصر علي تيسير الوصول للخدمات المالية الرسمية ، بل يجب أن يتبع ذلك استخدام هذه الخدمات بجودة مقبولة ، و هو الأمر الذي تطور ليشمل الخدمات المالية الرقمية .

3- يمثل النساء، و الفئات الأقل دخلاً ، و غير المتعلمين ، و قاطني الأماكن الريفية و النائية ، القطاع الأكبر من المستبعدين مالياً .

4- تتركز ملكية الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول في الأفراد البالغين من العمر 15-24 ، و ذلك نظراً لقدرة هذه الفئة العمرية علي استخدام التكنولوجيا المالية بشكل أفضل من الأكبر سناً .

5-يمثل الشمول المالي أهمية كبيرة لكافة فئات المجتمع ، إذ أنه يعد موضوعاً يستحق أن يكون له الأولوية في استراتيجيات و أجندات عمل جميع البلاد ، و ذلك لما ينتج عنه من نتائج إيجابية علي اقتصاد الدول .

6- توجد علاقة وطيدة بين قطاع البنوك في أي دولة و بين اقتصادها بشكل عام ، إذ أن قطاع البنوك يشكل الركن الأهم لاقتصاد أي دولة ، و أي أمر يؤثر علي هذا القطاع سينعكس بالتبعية علي الاقتصاد ككل .

7-يساهم تعزيز الشمول المالي في دعم التنمية الاقتصادية بشكل كبير ، و ذلك نظراً للدور الكبير الذي يؤديه الشمول المالي في دعم الاستثمار و توفير فرص العمل ، و تحسين مستوي المعيشة ، و محاربة التضخم ، و دعم المشروعات المتوسطة و الصغيرة و المتناهية الصغر ،و دمج الاقتصاد الرسمي ، و تحقيق نزاهة و استقرار القطاع المالي .

8-يساهم تعزيز الشمول المالي في مصر في تحقيق الاهداف الاستراتيجية لتحقيق مصر للتنمية المستدامة .

9-يؤدي تزايد الشمول المالي الناتج عن الاستثمار في التكنولوجيا المالية ،إلي توسع بيانات المستخدمين المستمدة من المدفوعات الرقمية ، و منه زيادة الإقراض الرقمي ، أي أنه كلما كان الشمول المالي الرقمي مرتفعاً كلما زادت معدلات الناتج المحلي الإجمالي .

10 – أصبح هناك تركيز علي الشمول المالي خاصة في دول العالم المتخلف ،و يمكننا ملاحظة هذا الاهتمام من خلال إدراج مصطلح الشمول المالي في جل التقارير الدورية للمؤسسات المالية الدولية .

11- يساهم الشمول المالي في تنمية الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لمحدودي الدخل ،و ذلك من خلال زيادة فرصهم في الحصول علي المنتجات المالية ،من قروض و تسهيلات ائتمانية و غيرها و بتكلفة منخفضة .

12- توجد العديد من التحديات و المعوقات التي تحول دون تعزيز الشمول المالي ، و يتجلي ذلك في الإجراءات التنظمية الصارمة التي تضعها المؤسسات المالية ، و ما تتطلبه من ضمانات لتقديم قروضها ، علاوة علي الحواجز الجغرافية ، و العجز المالي لدي العملاء المصحوب غالباً بالأمية و ضعف الثقافة المالية .

13- يساهم الشمول المالي في التخفيف من حدة البطالة ،و ذلك لدوره في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، و المتناهية الصغر .

14- يعتبر الشمول المالي أحد دعائم النمو الاقتصادي و التحول الاقتصادي الرقمي الغير نقدي ، و تعزيز الإصلاح الاقتصادي ، حيث أن الشمول المالي يعني توصيل المنتج المالي لجميع شرائح المجتمع بجودة مناسبة و تكلفة معقولة .

15- توجد أبعاد للشمول المالي، تتمثل في الوصول إلي الخدمات المالية ، و استعمال الخدمات المالية ، و الجودة، و التي تعني قدرة المنتج المالي علي تلبية احتياجات العملاء.

(ISSN: 2356 - 9492)

التوصيات :-

1-ضرورة العمل علي الاستفادة من التجارب الدولية للشمول المالي في إثراء التجارب المصرية و الوقوف علي عوامل نجاحها ، و الوقوف علي عوامل نجاحها ، و لا سيما فيما يتعلق بتوسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة ، و التكنولوجيا المالية الرقمية ، و تطوير أنظمة الدفع و التسوية و التشريعات و الإجراءات الداعمة لذلك .

2-ضرورة العمل علي التغلب علي العوائق و الحواجز التنظمية و الجغرافية التي تعوق تعزيز الشمول المالي ، و ذلك عن طريق تسهيل عملية فتح الحسابات المصرفية ، و توسيع نطاق الخدمات المالية المقدمة.

3- ضرورة وضع قواعد و تشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية ، و خلق بيئة تنظمية واضحة بغرض دعم و تعزيز الشمول المالي .

4- العمل علي تعزيز استخدام التكنولوجيا و الخدمات المالية الرقمية ؛ و ذلك بغية تفادي الحواجز التي تحول دون الوصول إلي الخدمات المالية.

5- السماح بفتح حسابات مصرفية الكترونية ذات نطاق محدد ، باستخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت دون الحاجة للإجراءات الورقية .

6- توسيع نطاق الإفصاح في التقارير المقدمة لمجلس النواب عن اداء الجهاز المصرفي ، بما يساعد علي توافر المعلومات اللازمة لتوفير رقابة السوق و تقييم آداء البنوك .

7- العمل علي انشاء صندوق تأمين الودائع بهدف رفع مستوي أداء الجهاز المصرفي و دعم القدرات التنافسية ، و هو ما ينعكس علي أداء الشمول المالي من خلال بث الثقة لدي المودعين لحماية مدخراتهم .

8- التثقيف المالي و إدراجه ضمن لوائح التعليم الابتدائي و الثانوي، و تطبيق برامج تثقفية بهدف التوعية بأهمية الشمول المالي .

9- الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية ، و ذلك عن طريق توجيه التسهيلات الائتمانية إلي القطاعات الانتاجية بنسبة أكبر من القطاعات الاستهلاكية ، و هو ما يعني زيادة النمو الاقتصادي ، و تعزيز الشمول المالي .

10- تكاتف جميع الجهات المعنية لتطبيق الشمول المالي .

11- العمل علي الاتجاه نحو التحول الرقمي ،بما يؤدي إلي حصر جميع المعاملات المالية الخاصة بالأعمال غير الرسمية ،و يتم ذلك من خلال إلغاء النقود الورقية ، و الاعتماد علي الكروت البنكية في كافة المعاملات .

12- تعزيز و حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية ، و ذلك من خلال إعداد السياسات ، و توعية المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم و التزاماتهم ، و وضع الأطر القانونية و التنظمية التي تدعم حصولهم علي معاملة عادلة و شفافة .

13- ضرورة إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد و الشركات الصغيرة و المتناهية الصغر و المتوسطة ، مع وضع قواعد و تشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية ، و خلق بيئة تنظمية واضحة للمشروعات المتوسطة و الصغيرة و المتناهية الصغر .

14- إخضاع وسائل التمويل الغير الرسمية لرقابة و إشراف البنك المركزي ، و تحويل مؤسسات التمويل المتناهية الصغر الغير الحكومية إلي مؤسسات مالية تحت الرقابة المصرفية .

15- الاهتمام بالانتشار الجغرافي للبنوك و مؤسسات التأمين و فروعها ، من أجل ضمان وصول الخدمات المالية لأكبر شريحة من العملاء .

16- التركيز في الشمول المالي علي ضرورة الوصول إلي المناطق النائية و الفقيرة ، و حصول الأفراد علي الخدمات المالية بتكلفة معقولة .

17- تنويع و تطوير الخدمات المالية ، و ذلك من أجل تقديم خدمات مالية مبتكرة و بتكلفة مالية منخفضة ، تواكب الاحتياجات المالية للفئات المستبعدة .

18- تطوير البنية التحتية للنظام المالي ،خاصة في المناطق الريفية و النائية ،و انشاء مكاتب الاستعلام الائتماني .

المراجع

أولاً : الكتب :-

1- مجدي الأمين نورين ، الخدمات المالية بين الاستبعاد و الشمول ، مجلة المصرفي ، السودان ، 2015 ، العدد 77 .

ثانياً:الرسائل العلمية

1- د.محمد عبد الله سيد أحمد شعلان،" دور الإطار المؤسسي في تعزيز تجربة الشمول المالي في مصر " ، دراسة قياسية ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس، 2023.

(ISSN: 2356 - 9492)

2- انجي مدحت نصري كامل ، "انعكاس الشمول المالي علي مؤشرات الأداء للجهاز المصرفي المصري " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2022.
3- هبة راوي محمود عبد الحليم ، " دور الشمول المالي في إتاحة الخدمات المالية للمشروعات المتناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة في مصر " ، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.
4- محمد فاروق الصادق علي ، " الشمول المالي و أثره علي تحقيق التنمية المستدامة في مصر " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2021.
5- آلاء محمد عبد الفتاح أحمد عمر ، "أثر تطبيق الشمول المالي علي الاستقرار المالي و إستمرارية الأرباح في البنوك –دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2024.
6- خالد سمير عبد الستار حماد ، " تاثير استراتيجيات الخدمات المصرفية الرقمية علي الشمول المالي " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس،2022 .
7- كريمان حمدي حسين طاحون ،" أولويات الإنفاق العام و أثر ذلك علي التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية في الفترة من 1990-2005" ،رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، 2011 .

ثالثاً: أبحاث و مقالات منشورة

1- مركز البديل للتخطيط و الدراسات الاستراتيجية (سبتمبر2017)،"تزايد الدور : كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي " ، ورقة بحثية .
2- سوداني نادية ، "واقع الشمول المالي في الدول العربية مع الإشارة إلي مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية "، جامعة تيسمسيلت ، الجزائر ، 2022.
3- دلال محمد ابراهيم ، 2019 ، أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي و الاستثمارات ، در اسة اختبارية علي البنوك المصرية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ،جامعة المنصورة،مج 43 ، ع1.
4- د.حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر ،"آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات و المعوقات" ،المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة " ، 2020/7/8.
5- أحمد متولي ،" الشمول المالي بين الفرص و التحديات " ، اتحاد بنوك مصر ،3 فبراير 2021.

6- د. وسام بوزيان ،د. ميلود وافي ، د.إيمان سعيد ، "واقع و تحديات الشمول المالي –دراسة حالة بعض الدول العربية –"،مجلة بحوث الاقتصاد ،الجزائر ، المجلد 26،2023/1/4..

7- د.أشرف إبراهيم عطية ، "تعزيز الشمول المالي و الكتنولوجيا المالية بين الفرص و التحديات :عرض لتجربة الشمول المالي في مصر"، المجلة الدولية للفقه و القضاء و التشريع ، المجلد 2 ، العدد2 ، 2021.

8- ياسمينة إبراهيم سالم ،" متطلبات تعزيز الشمول –دراسة حالة بعض الدول العربية "، مجلة دراسات اقتصادية ،الجزائر ، 2021.

9- ايمان مصطفي فؤاد ، الشمول المالي أحد أدوات الجهاز المصرفي لتعزيز التنمية الاقتصادية ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع بكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية – جامعة الاسكندرية في الفترة 18-19 ابريل 2018.

10- الويزة أوصغير ،"دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة البنك المركزي المصري " ،الباحث الاقتصادي ، المجلد 9 ،العدد 1،2022 ، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج الجزائر.

11- د. أحمد سعيد البكل ،د.ايمان فاروق الحداد،"الشمول المالي و انعكاساته علي معدل النمو الاقتصادي في مصر "، مجلة السياسة و الاقتصاد ، المجلد الخامس عشر ،العدد الرابع عشر ،ابريل 2022.

12- شيرين بشري ، المفهوم و المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر " ، أكاديمة السادات للعلوم الإدارية – مركز البحوث و الاستشارات و التطوير ، 2013 ، مجلد 31 ، العدد 1.

13- جوديث برانسما ، دينا بيرجورجي ، " التمويل الأصغر في البلدان العربية : بناء قطاعات مالية تشمل الجميع ، صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال ، نيويورك،2004.

14- د.صورية شنبي ،د السعيد بن لخضر ، " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية – تعزيز الشمول في جمهورية مصر العربية "،مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، الجزائر ، 2019 ، الجلد 4 ، العدد 1.

15- سمية أحمد عبد المولي و آخرون ، "الشمول المالي و الفقر " ،المجلة العلمية للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، المجلد 37 ، العدد الثالث ، 2023.

16- د.عادل عبد العزيز السن ، "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي "،مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية ،المجلد 5 ، العدد 2 ، 2019.

(ISSN: 2356 - 9492)

17- قاسي ياسمينة ،مزيان محمد توفيق ،"دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر " ،مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 7 ، العدد1 ، مارس 2022 ،جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر.

18- محمد شكرين ،2021/1/3 ،أزمة كوفيد 2019 ، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر ،مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية.

19- د. إيناس فهمي حسين ،"أثر الشمول المالي علي التفاوت في توزيع الدخل في مصر " ، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،المجلد الرابع و العشرون ، العدد الأول ، يناير 2023.

20- د. محمد عبد الحافظ عبد المطلب ، د .إكرام أحمد السيد عبد الرحمن ، " سياسة الشمول المالي و دورها في تحسين أوضاع السياسة الزراعية لتحقيق أهداف التنمية الريفية و الزراعية في مصر " ، وزارة الزراعة و استصلاح الأراضي –مركز البحوث الزراعية – معهد بحوث الاقتصاد الزراعي –قسم بحوث التمويل و التعاون الزراعي ،مايو 2023.

21- محمد أحمد محمود أبو موسي ، إعادة تعريف دور البنوك في تحقيق النمو المتوازن بالتركيز علي الاستثمار في الصناعة أو التمويل العقاري أو ريادة الأعمال ، المسابقة البحثية العاشرة للمعهد المصرفي المصري 2020 ،البنك المركزي المصري.

22- د. عشري محمد علي ، " الشمول المالي وأثره علي السياسة النقدية – حالة مصر " ، مجلة مصر المعاصرة ، س109 ، ع 531 ، 532 ، أكتوبر 2018.

23- نسيم حزام ، بحرية بادي ، "أثر الشمول المالي علي التضخم : دراسة لحالة الجزائر باستخدام نهج الحدود " ،مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت ، الجزائر ،المجلد 4 ، العدد 1، 2023/1/26.

24- عبير محمود مجاهد ،"قضية البطالة في مصر و تأثرها بأحداث المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير 2011 ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ،جامعة الأزهر ،العدد الحادي عشر ، يناير 2014.

25- د. علا مصطفي عبد المقصود أبو عجيله ، د. وائل علي أحم صبيح ،" دور الشمول المالي في الحد من البطالة في مصر " ، مجلة مصر المعاصرة ،2022.

26- راوية عبد القادر عويس ، "المشروعات الصغيرة و أثرها في التنمية الاقتصادية مصر نموذجاً "، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ،المجلد السابع ،العدد الأول لعام 2016.

27- سالي محمد فريد ،"تداعيات كورونا و أثرها علي العوائد المصرية من النقد " ،معهد التخطيط القومي،2020.

28- د. وردة قريني ، د.سعيدة بو رديمة ،"دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في ظل أزمة فيروس كورونا :مصر نموذجاً " ، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، الجزائر،المجلد 4، العدد 1، (خاص) ، يناير 2023.

29- عبلة عبد اللطيف ،"تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد -19 علي الاقتصاد المصري، الجزء الأول ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، أبريل 2020.

30- سالي محمد فريد ،"تداعيات كورونا و أثرها علي العوائد المصرية من النقد " ،معهد التخطيط القومي،2020 .

31- عزيزة نوارة ، "الشمول المالي المترتب علي الاستثمار في التكنولوجيا المالية و تأثيره علي التنمية المستدامة للدول " ،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ،المجلد 6، العدد 2، 2021/12/31 ،جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر.

32- د. كمال الدين حسين محمد حسين ، "الشمول المالي في مصر و دوره في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030"،مجلة مصر المعاصرة ،عدد رقم 549 ، يناير2023 .

33- دأحمد فاروق الزيني ، "واقع الشمول المالي و دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية لمصر و آفاق التطوير "،المجلة القانونية ، المجلد 15 ، العدد 7 ، فبراير 2023.

34- فوزي حليم رزق ،" سياسات الإصلاح الاقتصادي للدعم الغذائي في مصر ، مصر المعاصرة ،العدد 449-450، السنة التاسعة و الثمانون ،يناير /ابريل ،1998.

35- عبد الفتاح الجبالي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ،7 /2022/6..

36- د. محمد محروس سعدوني ،"الشمول المالي و أثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة "دراسة تحليلية لواقع الدول العربية،مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، مايو 2021.

37- منظمة العمل العربية ،دور المنشآت الصغيرة و المتوسطة في تخفيف أزمة البطالة ، المنتدي العربي للتشغيل بيروت ،لبنان ، 2009

38- آية محمد أبو زيد : الاستراتيجيات القومية للتثقيف المالي ، البنك المركزي المصري ، المعهد المصرفي المصري ،مطبوعات المعهد 1 ، 2015

39- مجلة المصرفيون ، العدد التاسع ، السنة الثالثة ، يوليو 2015

(ISSN: 2356 - 9492)

40- مجلة الثقافة المالية فبي العالم العربي شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي ،اتحاد المصارف العربية ، إدارة الدراسات و البحوث ، نوفمبر 2017 .

41- صندوق النقد الدولي ،مجلة التمويل و التنمية ، ديسمبر 2022 .

42- أحمد نوري حسن ، "دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق "، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الأول لعام 2018 ، جامعة بغداد ، 2018.

43- إيهاب خالد محمد ،برامج ضمان القروض و تمويل المشروعات الصغري و الصغيرة و المتوسطةن المعهد العربي للتخطيط ، مجلة جسر التنمية، العدد 137 ، 2017

44- معهد الدراسات المصرفية :" الشمول المالي " ،إضاءات مالية و مصرفية ، الكويت، 2016.

45- د. منصور علي منصور شطا ، " الآثار التنموية للشمول المالي " ، دراسة مقارنة وتطبيقية علي مصر ،مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، العدد73 ،سبتمبر 2020 .

46- د. سمير الأمير غازي عبد الحميد ، "إطار مقترح لتقييم دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاحتوائي ": دراسة تطبيقية علي جمهورية مصر العربية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، عدد (1) ، 2019.

47- دحسني جسن مهران و آخرون ،" " الشمول المالي و دروه في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال الفرتة 2000-2020 " ، المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية ، كلية التجارة ، جامعة دمياط ، المجلد الرابع، العدد الثاني ، الجزء الرابع ، يوليو 2023 .

رابعاً: التقارير :-

1- الجهاز المركزي للتعبئة و الاحصاء ، مصر في أرقام – الدخل و الانفاق 2021

2- اتحاد المصارف العربية – إدارة الدراسات و البحوث ، واقع الشمول المالي في العالم العربي ، مجلة الاتحاد ، العدد 427 ، 2016.

3- الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري ، 2023/3/23.

4- القانون رقم 152 ، قانون تنمية المشروعات المنشأ بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 947 لسنة2017 و المعدل بالقرار 2370 لسنة 2018 لتأهيل و تمويل تنمية المشروعات متناهية الصغر و تحويلها من مشروعات غير رسمية إلي مشروعات رسمية .

5- صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطي ، الشمول المالي لمشروعات الصغيرة و المتوسطة في منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطي ،إعداد فريق من خبراء صندوق النقد الدولي بقيادة نيكولا بلانشيه الرقم 19/2 ، إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطي ،الطبعة العربية ، 2019.

6- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء عام 2015 .

7- البنك المركزي المصري ،"كتاب دوري بتاريخ 15 مارس 2022 بشأن التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا " .

8- البنك المركزي المصري، " كتاب دوري بتاريخ 16 مارس 2020 بشأن مبادرة العملاء الغير منتظمين من الأفراد الطبيعين ".

9- البنك المركزي المصري، " كتاب دوري بتاريخ 20 مارس 2020 الحاقاً للتعليمات بشأن التدابير الاحترازية لمواجهة آثار فيروس كورونا ".

10- البنك المركزي المصري، " كتاب دوري بتاريخ 22 مارس 2020 بشأن إعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري من كافة العمولات و المصروفات ".

11- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية – آفاق عالمية و توجهات إقليمية ، بيروت.

12- البنك المركزي المصري ، الصفحة الرسمية للبنك ،2016 .

- قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي "Global Findex"،البنك الدولي1 3

14- الهيئة العامة للاستعلامات : " الشمول المالي نحو التحول للاقتصاد الرقمي" ، دراسات و بحوث ، 17 أبريل 2018 .

15- البنك المركزي المصري ، بيان صحفي ، اليوم العربي للشمول المالي "، الصفحة الرسمية للبنك علي شبكة الإنترنت .

16- البنك المركزي المصري ، تقرير الاستقرار المالي للعام 2020

17- البنك المركزي المصري ، كتاب دوري بتاريخ 11 يناير 2016 بشأن تشجيع البنوك علي منح القروض و التسهيلات الائتمانية للشركات و المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

18- البنك المركزي المصري ،تقرير الاستقرار المالي 2022 .

(ISSN: 2356 - 9492)

19- عبد الله شحاته ، " الشفافية في الموازنة العامة " ، تقرير عن ندوة مجتمع اكثر شفافية ، (مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية : الاهرام بالتعاون مع المعهد الدنماركي المصري للحوار ، القاهرة ، 19-20 ديسمبر 2006

20- تقرير مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء حول الدعم ، 2011.

21- قواعد بيانات البنك الدولي 2016

خامساً: الكتب و المراجع الأجنبية :-

(1) World bank ,"financial inclusion",https:www.albankdawli.org/topic/finanicialinclusion/overview

(2) 2- IMF(2015) ,Financial Inclusion:can it Meet Multiple Macroecnomic Goals ?,monetary and capital Markets Department

(3) 3- Sinclair,s.p.(2001).Financial exclusion:An introductory survey .CRSIS,Edinburg College of Art/Heriot Watt.

(4) World Bank,Global Financial Development Report 2014 :Financial Inclusion, 2014

(5) Financial inclusion and the SDGs,UNCDF and the SDGs retrived from : https//www.uncdf.org/financial-inclusion-and the- sdgs.

(6) Abdullah Elsayed , The international Between Financial Inclusion ,Financial Stability , Financial Integrity and Consumer Protection (I-SIP), 2020 , P:4,Availble at SSRN:https://ssrn.com/abstract.

(7) Consumer Protection Leveling the Playing Field in Financial Inclusion ,Policy Notes-Alliance for Financial Inclusion,2010.

World bank Group ," The Global Findex Daabase : Measuring

8 -World bank Group ," The Global Findex Daabase : Measuring Inclusion and the fintech Revolution" Report

9-S.Rutledge,Consumer protection and financial literacy : Lesson from Nine Country studies ,policy Research Working Paper 5326,World Bank ,Washigton Dc ,2010

10- Ardacant ,D Moradi, H and Kafash , Faactor Affecting Customer Confidence in using E Banking Journal of natural and social sciences, 2 (3), 2013

11- Alliance for Financial inclusion (August 2018),"Financial inclusion through Digital Financial Services and Fintech : The case of Egypt ", case study.

12- Dammodran,A.Financial inclusion : issues and challenges .AKGEC international journal of technology ,2013

13- Alasrag H".The impacts of the informal sector on the Egyptian economy"-no .23344-university library of Munich , Germany,2010

14- Mehrotra,AN ,and Yetman, financialinclusion-issues for central banks .Bis Quartely Review March.2015
15- Dafe,F and Volzu.2015.Financial global development : the role of central banks.German Devlopment institute /Deutsches institut fur Entwicklungspolitic(DIE) Briefing
16- Lal,T.(2018).impct of financial inclusion on poverty alleviation through cooperative banks .international journal of social economics
17- Birchall ,j.(2013).Resilience in a downturn: The power of financial cooperatives .international labour organization.
18- Jaiswal ,B,and Bhasin ,s.(2015)Role of cooperative banks in financial inclusion for inclusive growth on India . international journal of management and social science research
19- AFI.(2013),''Allianc for financial inclusion,measuring financial inclusion ;core set of financial inclusion indicators , Malsyia
20- Ramakirishan R(2011)'Financial literacy-The Demand side of financial inclusionsubhman inclusive growth and beyond,india
21- KawamuraTetsuya mori tomoharu Motnoishi Taizo, ogawa Kazuhito, (2021), is financial literacy dangerous?. financial literacy bevaioral factors and financial choices of households,journal of Japanese and international economies, volume 60,june
22- Klapper ,Leora and D.Stnger ,The Opportunities and Challenges of Digitizing Government to person payment ,World Bank Research Observer 32(2) , 2017
23- Ozili ,K,Impact of Digital finance on financial inclusion and stability Borsa Istanbol review, 2018
24- Schonerwald and Vernego,m."Microfinance , financial inclusion and the Rhetoric of reaction: the evolution and limitation of microfinance in B razil.latin American policy , 2016
25- Sten ,Randhawa and Bilandzic,N .toward universal access : addressing the global challenge of financial inclusion .postcrisis growth and development : a development agenda ,2011
26- Swamy , financial inclusion, gender dimention, and economic impact on poor households world development, 2014
27- Agyemang-Badu,A.A,Agyei,K, and Kwaku Duahm(2018), Financial inclusion,poverty and income inequality: Evidence from Afric.Spirtan international journal of poverty studies
28- Townsend ,R.M and Ueda ,K(2006).Financial deepening , inequality ,and growth, A model- based quantitative evaluation the review of economic studies
29- Bauto ,M.E,Guidi,F,and Mlabo,K(2010),Financial developmentt and inequality: Evidence from African countries African development bank

(ISSN: 2356 - 9492)

30- Aaron Mehrotra and James Yetman,"Financial inclusion and optimal monetary policy" Bis working paper no 476,December 2014

31- Patric Honohan,"financial development ,growth and poverty: how close are the links? World Bank Group Working Paper ,WPS3203,2003 at ://www.findevgateway.org/sites/default/files/mfg-en –paper-financial development growth and poverty: how close are the links-2004

32- cyn-Young park and Rogelio Mercado,"financial inclusion poverty and income inequality in developing Asia,ADB Economics Working Paper series 426, 2015.

33- Peter Morgan, and Victor Pontin,"financial stability and financial inclusion "ADBI working paper series ,no 488 ,2014 .

Rui han and Martin Melecky "financial inclusion for stability :Acess to bank deposits and the deposit growth during the global the financial crisis "MPRA paper no 48338 March 2013.

Arson Mehrota and lames Ytmen ,"financial inclusion-issues for central bank " BIS Quarterly Review , March 2015

Mohan Rakesh ,Economic Growth Financial Deepning and financial inclusion , reserve bank of India ,Bulletin , India 2006 (34)

(35)Patwardhan A..Singleton k and Schmitz k" financial inclusion in the digital age " international finance corporation and Stanford business ,2018 .p.p 13-15

(36) Swamy ,v, financial inclusion,glenderdimintion and economic impact on poor householdes .world development ,(2014)

(37) Khan.R,Financial Inclusion and Financial stability : are they two sides of the same coin .Address by Shri khan , Deputy governor of The reserve bank of India at BANCON , 2011.

دور الشمول المالي
في تعزيز التنمية الاقتصادية

د. هيثم عيسي عليوه زهران

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

فهرس المحتويات

المبحث الأول : ماهية الشمول المالي .....
المطلب الأول :مفهوم الشمول المالي .....
المطلب الثاني :أهمية الشمول المالي .....
المطلب الثالث :أبعاد الشمول المالي .....
المطلب الرابع :تحديات الشمول المالي في مصر .....
المطلب الخامس :متطلبات الشمول المالي .....
المطلب السادس :دور المؤسسات المالية و البنكية في دعم الشمول المالي ....
المطلب السابع :ركائز الشمول المالي.....
المطلب الثامن :الآثار الإيجابية للشمول المالي .....
المطلب التاسع : أهداف الشمول المالي.....
المبحث الثاني :الآثار الاقتصادية للشمول المالي .....
المطلب الأول :دور الشمول المالي في مكافحة الفقر.....
المطلب الثاني :دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي .....
المطلب الثالث :أثر الشمول المالي علي توزيع الدخل و الثروة.....
المطلب الرابع : دور الشمول المالي في دعم المشروعات المتوسطة و الصغيرة ومتناهية الصغر
المطلب الخامس : أثر الشمول المالي علي القطاع النقدي.....
المطلب السادس : دور الشمول المالي في الحد من البطالة.....
المطلب السابع :دور الشمول المالي في مواجهة الأزمات و الطوارئ .....
المطلب الثامن : دور الشمول المالي الرقمي في دعم التنمية المستدامة.....
المطلب التاسع : أثر تطبيق الشمول المالي علي منظومة الدعم .....
المطلب العاشر : دور الشمول المالي في تعبئة المدخرات .....
المطلب الحادي عشر :دور الشمول المالي في تعزيز دور المرأة.....
المطلب الثاني عشر : الجهود المبذولة في مصر لتعزيز الشمول المالي.....

(ISSN: 2356 - 9492)

فهرس الجداول

جدول رقم (1) تطور عدد الفروع ابنكية و ماكينات الصراف الآلي و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (2) تطور إجمالي التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة و المتوسطة والمتناهية الصغر و معدل النمو في التمويل و عدد المستفدين منه .....

جدول رقم (3) تطور إجمالي الودائع و السيولة المحلية و إجمالي الودائع الادخارية

جدول رقم (4) تطور البنكية و ماكينات الصرآف الآلي.....

جدول رقم (5) تطور نسبة البطالة إلي قوة العمل و نسبة البطالة بين قوة العمل من الذكور و نسبة البطالة بين قوة العمل من الإناث.....

جدول رقم (6) تطور حجم الدعم خلال سنوات 2011–2021.....

جدول رقم (7) تطور إجمالي عدد الفروع البنكية و إجمالي الأوعية الادخارية ..

جدول رقم (8) تطور الشمول المالي بالنسبة للمرأة خلال الفترة من 2016–2023

جدول رقم(9) تطور الشمول المالي في مصر خلال الفترة من 2016–2023

.....

دور الشمول المالي
في تعزيز التنمية الاقتصادية

The role of financial inclusion in promoting economic development

Prepared by the

Dr :Hitham Eissa Eilwa Zahran

Law teacher at Al Jazeera Higher Institute for Computers and Management Information Systems

01064445274

Email :hzahran029@gmail.com